تحليل اقتصادي كلي

الأستاذ الدكتور
السيد محمد أحمد السريتي

كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية

الفصل الأول

طبيعة الاقتصاد الكلي

يتطلب الأمر عند البدء في دراسة الاقتصاد الكلي إيضاح عديد من المفاهيم الأساسية حول هذا الفرع من فروع النظرية الاقتصادية من حيث كل من تعريفه ونطاق دراسته، والاختلافات الأساسية بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، هذا فضلاً عن دراسة الأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي. وهذا بدوره يجعلنا في حاجة إلى دراسة السياسات الاقتصادية الكلية تلك التي تمثل أدوات ضرورية لتحقيق هذه الأهداف.

ويمهد كل ذلك الطريق أمامنا إلى دراسة الموضوعات الأساسية في الاقتصاد الكلي التي سوف نتصدى لدراستها في متن هذا المؤلف. **ويختص هذا الفصل بدراسة النقاط التالية:**

- ماهية الاقتصاد الكلي.
- الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.
- الأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي.
- السياسات الاقتصادية الكلية.
- الخلاصة.
- نماذج الأسئلة.

1 . 1: ماهية الاقتصاد الكلي

يعرف الاقتصاد الكلي (Macroeconomics) " بأنه ذلك الفرع من فروع النظرية الاقتصادية الذي يهتم بدراسة وتحليل سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية . أي على مستوى الاقتصاد القومي . في مجتمع معين ".
وبالتالي فإنه يهتم بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي الكلي
ومحدداته، فضلاً عن معدل النمو في هذا النشاط واتجاه الظواهر الاقتصادية وتأثير المشكلة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي في مجموعه.

ويتضح من هذا التعريف أن الاقتصاد الكلي يتمثل في ذلك الجزء من الدراسات الاقتصادية التي تختص بدراسة الموضوعات الاقتصادية الكلية، التي تحدد مستوى معيشة أفراد المجتمع، ومن ثم، الحالة الاقتصادية للدولة. أي أنه يعالج أداء الاقتصاد القومي في مجموعه، وما ينطوي عليه ذلك من كيفية تحديد الناتج الكلي في الاقتصاد القومي من السلع والخدمات ومستوى التوظف للموارد المتاحة في الاقتصاد. وبالتالي، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي للمجتمع ككل، من خلال دراسة وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية في هذا المجتمع مثل: الناتج القومي، والدخل القومي، والاستهلاك الكلي، والادخار الكلي وأسعار الفائدة، ومستوى التوظف، والمستوى العام للأسعار.

ولذا فإن الاقتصاد الكلي يحاول التصدي للإجابة على عديد من الأسئلة التي يمكن أن تطرح على المستوى القومي، لعل أهمها:

(1) كيف يتحدد مستوى الناتج القومي و/أو الدخل القومي في المجتمع؟

(2) ما هي الأسباب الكامنة وراء التقلبات في مستوى الناتج و/أو الدخل القومي من سنة إلى أخرى؟

(3) ما هي العوامل التي تحدد معدل نمو الناتج القومي و/أو الدخل القومي في المجتمع عبر الزمن؟

(4) كيف يتحدد مستوى التوظف، ومن ثم، معدل البطالة في المجتمع؟

(5) كيف يتحدد المستوى العام للأسعار، ومن ثم، معدل التضخم في المجتمع؟

(6) ما هي العوامل التي تحدد مستوى كل من الصادرات والواردات في الاقتصاد القومي؟ فضلاً عن اتجاهات التغير فيهما عبر الزمن؟

(7) ما هي الأسباب وراء وجود عجز في ميزان المدفوعات الخاص بالدولة؟ وكيف يمكن معالجته؟

(8) ما هي الأسباب وراء التقلبات في سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية في المجتمع؟ وكيف يمكن معالجتها؟

(9) كيف يمكن تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في المجتمع؟

(10) ما هي السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تتعامل بكفاءة وفاعلية مع الظواهر والمشكلات الاقتصادية على مستوى المجتمع ككل؟

وعند محاولة الإجابة على مثل هذه الأسئلة وغيرها، فإننا يمكن أن نتعرض إلى دراسة موضوعات كثيرة تمثل في مضمونها الموضوعات الأساسية في الاقتصاد الكلي، لعل أهمها: الناتج القومي والناتج المحلي، والدخل القومي والدخل المحلي والعلاقة بين كل منهما بالإضافة إلى التدفق الدائري للدخل القومي، والطلب الكلي والعرض الكلي، وتحديد المستوى

التوازني للناتج القومي أو الدخل القومي، فضلاً عن السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر في هذه المتغيرات، والنقود والبنوك وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي، والتجارة الدولية، وميزان المدفوعات الدولية، وسعر الصرف، والنمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، وتمويل التنمية سواء من المصادر المحلية أو المصادر الأجنبية.

وهذه الموضوعات تمثل مقدمات أساسية سوف نتعرض لدراستها في هذا المؤلف، علماً بأن تلك الموضوعات التي سوف يتم تناولها تكون في نطاق المبادئ أو الأساسيات لأنه يوجد لها مجالات دراسية أوسع وأشمل وأكثر عمقاً في الفروع الأخرى لعلم الاقتصاد.

وبالتالي، فإن أهمية دراسة الاقتصاد الكلي ترجع إلى أنها تساعد في اتخاذ القرارات العامة للحكم على كفاءة السياسات الاقتصادية الكلية، وكفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، وكذلك الحكم على مستوى أداء النشاط الاقتصادي من خلال دراسة المتغيرات الكلية سالفة الذكر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قبل ثلاثينيات القرن الماضي كان اهتمام الاقتصاديين يتركز على التحليل الاقتصادي الجزئي؛ حيث كان يشغل معظم تفكيرهم وإسهاماتهم في علم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية، وذلك نتيجة للاعتقاد السائد لديهم أن الاقتصاد يتوازن دائماً عند مستوى التوظف الكامل، ويتحقق ذلك الأمر بصورة تلقائية، وبالتالي، لا توجد بطالة إجبارية. وأي اختلال يمثل وضعاً عارضاً سرعان ما يصحح نفسه بصورة تلقائية ويعود الاقتصاد القومي إلى مستوى التوظف الكامل مرة أخرى. وبالتالي،

فإن الناتج القومي يكون ثابتاً في الأجل القصير. غير أنه في ثلاثينيات القرن الماضي حدث تغيران كبيران غيرا من هذا التفكير واتجها به إلى ضرورة دراسة الاقتصاد الكلي وتطوير النظرية الاقتصادية الكلية وزيادة الاهتمام بهذا الفرع من النظرية الاقتصادية، **وهذان التغيران هما**[1]:

(1) أزمة الكساد العالمي العظيم التي حدثت في ثلاثينيات القرن الماضي:

وقد أثبتت أن الفروض التي تستند إليها النظريات التقليدية في إمكانية تحقيق التوظف الكامل وثبات الناتج القومي في الأجل القصير غير صحيحة، وبالتالي، لا يمكن الدفاع عنها.

فمثلاً: كان معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية 3.2 **%** من قوة العمل في عام 1929 ارتفع إلى 24.9 **%** في عام 1933 . وقد اقترن هذا بانخفاض الدخل القومي الحقيقي من 315.7 مليار دولار إلى 221.1 مليار دولار، أي بنسبة 30 **%** خلال العامين السابقين على التوالي.

وبالتالي، عندما تحقق الاقتصاديون من أن معدل البطالة والناتج القومي متغيران . وليس ثوابت . فقد أصبح هناك إجماع على ضرورة دراسة العوامل التي تحدد كل منهما، وعلاقتهما بالمتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى في الاقتصاد.

(2) ظهور النظرية الكينزية:

---

[1] د. عبد المطلب عبد الحميد، ***النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)***، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ، ص ص 285 ، 286 .

وذلك في عام 1936 عندما نشر كينز كتابه في " **النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود** " وقدم فيه كينز نظريته في الاقتصاد الكلي، التي توضح أن البطالة يمكن أن تستمر فترات طويلة من الزمن أو حتى إلى مالا نهاية. وأن الاقتصاد لا يملك الآليات الذاتية التي تضمن تحقيق التوازن تلقائياً عند مستوى التوظف الكامل، ومن ثم، يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من التوظف الكامل هو حالة أكثر واقعية. ولا يتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل إلا بمحض الصدفة. ولذا، نادي كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسات المالية لعلاج القصور في الطلب الكلي. وبالتالي، مواجهة البطالة التي يمكن أن تستمر لفترات زمنية طويلة[1].

وقد استقبل كثير من الاقتصاديين النظرية الكينزية بحماس كبير؛ مما أدى إلى تزايد الاهتمام بدراسة التحليل الاقتصادي الكلي والمشكلات الاقتصادية الكلية حتى اليوم.

ويزداد الاهتمام بدراسة الاقتصاد الكلي ونحن في بداية الألفية الثالثة وفي ظل العولمة؛ حيث تتعدد القضايا والمشكلات الاقتصادية الكلية التي يجب أن تخضع للبحث والتحليل حتى يتم التعامل معها بالمنطق العلمي السليم، مع الأخذ في الحسبان أن القضايا والمشكلات الاقتصادية الكلية التي تواجه الدول المتقدمة مرتفعة الدخل، تختلف كثيراً عن تلك القضايا والمشكلات التي تواجه الدول النامية متوسطة ومنخفضة الدخل.

---

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Routh G., ***Unemployment: Economic Perspectives***, The Macmillan Press Ltd., London, First Edition, 1986, p. 3.

ففي المجموعة الأولى . مجموعة الدول المتقدمة . تتمثل أهم القضايا والمشكلات الاقتصادية الكلية في التقلبات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي؛ حيث تتعاقب فترات الرواج والكساد، وكذلك كيفية الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي مرتفعاً حتى يستمر تحقيق الارتفاع في مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، هذا فضلاً عن تحقيق الاستقرار في الأسعار في مواجهة مشكلات العجز في كل من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات.

بينما في **المجموعة الثانية** ـ مجموعة الدول النامية ـ فتدور أبرز القضايا والمشكلات الاقتصادية الكلية حول كيفية مواجهة التخلف الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات المحلية والعالمية، وبالتالي، كيفية التخلص من التخلف والارتفاع بمستوى معيشة أفراد المجتمع. ومن هنا تبرز قضايا التضخم والبطالة وتمويل عملية التنمية الاقتصادية وعجز ميزان المدفوعات، وتزايد المديونية الخارجية، وتدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وغيرها من المشكلات.

1 . 2: الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي

رغم أن معظم الموضوعات الاقتصادية يمكن أن تدرج في أحد فرعي النظرية الاقتصادية، سواء النظرية الاقتصادية الجزئية أو النظرية الاقتصادية الكلية، كما أن كلى الفرعين لا يتنافسان معاً ولكن يكملان

بعضهما البعض. إلا أن الاقتصاد الكلي يختلف عن الاقتصاد الجزئي من عدة زوايا. **وتتمثل أهم هذه الاختلافات في النواحي الآتية**[1]:

(1) مجال الدراسة:

حيث يهتم **الاقتصاد الجزئي** بدراسة جزئيات أو عناصر النشاط الاقتصادي، مثل: دراسة سلوك الفرد سواء كمستهلك أو كمنتج، أي دراسة العلاقات بين الأفراد كمستهلكين أو بين المنشآت كوحدات إنتاج، وبالتالي، ينصب الاهتمام هنا بدراسة الجزء وليس الكل، مثل: دراسة كيفية تحديد سعر سلعة معينة وتغيره[1]. بينما يهتم **الاقتصاد الكلي** بدراسة كليات النشاط الاقتصادي، أي أنه يتخذ من الاقتصاد القومي ككل وحدة لدراسته، مثل: دراسة الناتج القومي، والدخل القومي، والبطالة، والتضخم، والعوامل التي تحكم سلوك هذه المتغيرات الكلية.

(2) طبيعة المشكلات:

حيث يهتم **الاقتصاد الجزئي** بدراسة المشكلات الاقتصادية التي تواجه الوحدات الاقتصادية الفرعية أو الجزئية، ويكون علاجها أسهل وأسرع ـ مقارنة بالمشكلات الكلية . مثل: التغير في سعر سلعة معينة؛ فقد يكون راجعاً إلى تغيرات في ظروف العرض و/أو الطلب الخاصة بها خلال فترة

---

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Felderor B., Homburgs., ***Macroeconomics and New Macroeconomics***, Springer – Verlag, Berlin Heidexberg, 1992, pp. 11, 12.

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Mankiw N. G., ***Principles of Macroeconomics***, Tomson, Sowth – Western, U. S., Third Edition, 2004, p. 204.

زمنية معينة. وكذلك بطالة فرد معين فقد يكون ذلك راجعاً إلى ظروف خاصة به. كما لا تعكس هذه المشكلات مشكلة عامة؛ فعندما تقرر الوحدة الإنتاجية تخفيض مستوى إنتاجها نتيجة لزيادة التكاليف أو الأجور قد لا يؤدي ذلك بالضرورة إلى توقع بانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي.

بينما يهتم **الاقتصاد الكلي** بدراسة المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمع ككل، ويكون علاجها أكثر صعوبة ويحتاج إلى فترة زمنية طويلة كما تنعكس آثارها على غالبية أفراد المجتمع وإن كانت بدرجات متفاوتة. فمشكلة التضخم والبطالة على سبيل المثال يعاني منها معظم أفراد المجتمع.

وبالتالي، فإن ما ينطبق على الجزء من مشكلات لا ينطبق بالضرورة على الكل، فعلى سبيل المثال: ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية لا يعني بالضرورة أن المجتمع يعاني من مشكلة تضخم، لأن ذلك قد يكون راجعاً إلى نقص المحصول من هذه السلع لظروف مناخية أو طبيعية معينة، ومن ثم، لا يجب التعميم في هذه الحالة لأن ما هو صحيح على المستوى الجزئي لا يكون كذلك بالضرورة على المستوى الكلي.

(3) الأهداف:

حيث يهدف **الاقتصاد الجزئي** إلى تحسين الرفاهية المادية على المستوى الفردي من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للفرد سواء كمستهلك أو كمنتج، مثل: سعي المستهلك إلى تعظيم إشباعه من خلال إنفاقه لدخله، وسعي المنتج إلى تعظيم أرباحه من خلال إنفاقه لموارده الاستثمارية. بينما يهدف **الاقتصاد الكلي** إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع ككل من خلال الارتفاع بمعدل النمو في الناتج أو الدخل

القومي، فضلاً عن تحقيق الاستقرار في الأسعار، وهذا يتطلب تحقيق الاستخدام الكامل والأمثل للموارد المتاحة في المجتمع.

(4) السياسات الاقتصادية: حيث أنه في **الاقتصاد الجزئي** يتم استخدام سياسات اقتصادية جزئية، أي على نطاق المشروع كوحدة اقتصادية. وتستند هذه السياسات إلى منهجية التحليل الاقتصادي الجزئي والنظرية الاقتصادية الجزئية، وتسعى هذه السياسات إلى تحقيق أهداف اقتصادية جزئية، ولذا، تكون أدواتها جزئية. وتنعكس آثارها على المشروع الاقتصادي . عادة . فقط دون غيره.

بينما في **الاقتصاد الكلي** يتم استخدام سياسات اقتصادية كلية، أي على نطاق الاقتصاد القومي ككل. وتستند هذه السياسات إلى منهجية التحليل الاقتصادي الكلي والنظرية الاقتصادية الكلية، وتسعى هذه السياسات إلى تحقيق أهداف اقتصادية كلية، ولذا، تكون أدواتها كلية، وتنعكس آثارها على الاقتصاد القومي ككل.

(5) مستوى التجميع:

حيث يدرس **الاقتصاد الجزئي** تجميعات جزئية أو فرعية تكون معرفة تعريفاً جيداً، وبها درجة من التجانس، مثل: طلب السوق على سلعة معينة، وهو عبارة عن مجموع طلبات المستهلكين المكون منهم سوق هذه السلعة خلال فترة زمنية معينة عند كافة الأسعار. أو عرض السوق بالنسبة لسلعة معينة، وهو عبارة عن مجموع عرض المشروعات الفردية العاملة في مجال إنتاج هذه السلعة خلال فترة زمنية معينة عند كافة الأسعار. والتعادل بين

طلب السوق وعرض السوق، يتم من خلال تحديد القيم التوازنية لكل من السعر والكمية في سوق هذه السلعة.

بينما يدرس **الاقتصاد الكلي** تجميعات كلية أكثر شمولاً غير معرفة تعريفاً جيداً، ولا تكون بها أي درجة من التجانس، مثل: الطلب الكلي، وهو عبارة عن مجموع طلب كل قطاعات الاقتصاد القومي على كافة السلع والخدمات سواء أكانت سلعاً استهلاكية أم سلعاً إنتاجية خلال فترة زمنية معينة. وكذلك العرض الكلي، وهو عبارة عن مجموع الناتج من كافة السلع والخدمات سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية لكل وحدات الإنتاج خلال فترة زمنية معينة. والتعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي ينتج عنه تحديد مستوى الناتج أو الدخل القومي التوازني، ومستوى التوظف، وكذلك المستوى العام للأسعار [1].

ويتضح مما سبق، أنه رغم أن كلا من الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي له أهمية في الدراسات الاقتصادية إلا أنه توجد فروق بينهما؛ حيث أن الاقتصاد الجزئي يهتم بتفاصيل ودقائق النشاط الاقتصادي، بينما الاقتصاد الكلي فإنه يهتم بالصورة العامة أو السلوك الاقتصادي العام. كما أن نتائج الاقتصاد الكلي لا يمكن استنتاجها من تجميعات الاقتصاد الجزئي.

ونسعى من خلال دراسة الاقتصاد الكلي إلى الوصول إلى الأسلوب الذي يمكننا من مواجهة المشكلات الاقتصادية الكلية، وينطبق هذا الأمر على الدول كافة، رغم اختلاف أنظمتها الاقتصادية. فسواء تمثل الهدف الذي تسعى الحكومات إلى تحقيقه في النمو الاقتصادي، أو تحقيق مزيد من

---

[1] د. أحمد محمد مندور (مشترك)، ***مبادئ الاقتصاد الكلي***، الناشر قسم الاقتصاد . كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000 ، ص 14.

الرفاهية عن طريق زيادة الناتج القومي، أو تحقيق هدف التوظف الكامل وعلاج مشكلة البطالة، أو تحقيق الاستقرار في الأسعار والحد من التضخم، أو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والحد من تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية، فإن ذلك يتم من خلال دراستنا للاقتصاد الكلي.

1 . 3: الأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي

يهدف الاقتصاد الكلي إلى دراسة الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد القومي في مجموعه، ويتركز ذلك حول دراسة القوى التي تؤثر في مستوى الأداء الكلي للاقتصاد، فضلاً عن دراسة المتغيرات التي تؤثر في مستوى هذا الأداء، ويهدف الاقتصاد الكلي إلى تحقيق عديد من الأهداف التي تعمل على زيادة رفاهية أفراد المجتمع، **وتتمثل أهمها في تحقيق ما يلي:**

(1) مستوى مرتفع في كل من الناتج القومي ومعدل النمو فيه:

يعرف الناتج القومي الإجمالي " بأنه عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل المواطنين في اقتصاد ما، خلال فترة زمنية معينة عادة سنة". ويتطلب الارتفاع بمستوى الناتج في المجتمع تحقيق الاستخدام الكامل والأمثل لموارده، ومن ثم، توزيع هذه الموارد واستخدامها في أفضل استخدام لها، أي تحقيق الكفاءة الاقتصادية للموارد وبحيث لا توجد موارد عاطلة.

ويقاس الناتج القومي وفقاً لأسلوبين هما:

(أ) النـاتج القـومي النقـدي أو الاسـمي: وهـو عبـارة عـن قيمـة السـلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد مقومة بالأسعار الجارية. ولذا، فإنه يمكن أن تزداد قيمة الناتج القومي نتيجة لزيادة كميات السلع والخدمات أو نتيجة لارتفاع الأسعار أو نتيجة للاثنين معاً.

(ب) النـاتج القـومي الحقيقـي: وهـو عبـارة عـن قيمـة السـلع والخـدمات النهائيـة المنتجـة فـي الاقتصـاد مقومـة بالأسـعار الثابتـة . أي علـى أسـاس أسعار سنة أساس معينة . ولذا، فإنه يستبعد أثر التغيرات في الأسعار، ومن ثم، يزداد الناتج القومي في هذه الحالة نتيجة لزيادة كميات السلع والخدمات النهائية فقط، أي نتيجة لزيادة حقيقية في الإنتاج. وهذا المقياس يكون أفضل من مقياس الناتج القومي النقدي؛ حيث يعبر بصورة أفضل عن التحسن في مسـتوى الأداء الاقتصـادي بـالمجتمع، ويعكـس بالتـالي، الصـورة الحقيقيـة لرفاهية أفراد المجتمع والتحسن فيها.

وإذا تم استخدام الموارد المتاحة في المجتمع استخداماً كاملاً وأمثلاً فإن الناتج القومي يزداد ويصل إلى ما يسمى **بالناتج المحتمل، ويعرف بأنـه " أقصـى نـاتج يمكـن تحقيقـه فـي الاقتصـاد عنـدما يـتم اسـتخدام المـوارد المتاحة استخداماً كاملاً وأمثلاً في ظل المستوى الفنـي المتـاح** ". ومن ثم، يكـون المجتمـع عنـد حـدود إمكانيـات الإنتـاج، وبالتـالي، لا يوجـد أي فاقـد اقتصـادي فـي المجتمـع، ويقـاس هذا الفاقد الاقتصـادي من خـلال مـا يسمى بفجـوة النـاتج، وهـي تمثـل الفـرق بـين النـاتج المحتمـل والنـاتج الفعلـي فـي الاقتصاد القومي.

∴ فجوة الناتج = الناتج القومي المحتمل – الناتج القومي الفعلي

فإذا كان:

- الناتج الفعلي = الناتج المحتمل، فإن فجوة الناتج = صفر؛ وهذا يعني أن الاقتصاد يكون في حالة توظف كامل بالمفهوم العملي . الذي يسمح بحد أدنى من البطالة . ويعمل الاقتصاد عند حدود إمكانيات الإنتاج بالنسبة له، وهذا يدل على ارتفاع مستوى الأداء في النشاط الاقتصادي.
- الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل، فإن فجوة الناتج تكون موجبة، وهذا يعني أن الاقتصاد يكون دون مستوى التوظف الكامل، ويعمل الاقتصاد عند مستوى أقل داخل حدود إمكانيات الإنتاج، ومن ثم، توجد موارد عاطلة، ويدل هذا على ضعف مستوى الأداء في النشاط الاقتصادي.

ويعد الناتج القومي الحقيقي المقياس الأكثر ملائمة لقياس معدل النمو في الاقتصاد القومي، ومن ثم، الحكم على درجة التحسن التي تطرأ على مستوى معيشة أفراد المجتمع. ويقصد **بالنمو الاقتصادي** "**تحقيق زيادة مستمرة في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن**". ولما كان متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل القومي عبارة عن خارج قسمة الناتج أو الدخل القومي على عدد السكان، فإن هذا يعني أن تحسن مستوى المعيشة لأفراد المجتمع لا يتحقق إلا إذا كان معدل نمو الناتج أو الدخل القومي الحقيقي يفوق معدل نمو السكان، وهذا يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق النمو، كما يجب أن تتسم الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي بالاستمرارية، وأن يكون معدل الزيادة في الناتج أو الدخل القومي النقدي أكبر من معدل ارتفاع الأسعار.

ويقاس معدل النمو الاقتصادي من سنة إلى أخرى كما يلي:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الناتج القومي الحقيقي في العام الحالي} - \text{الناتج القومي الحقيقي في العام الماضي}}{\text{الناتج القومي الحقيقي في العام الماضي}} \times 100$$

$$\text{ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج القومي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

وكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي فإنه يدل على ارتفاع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، وبالتالي، ارتفاع مستوى الأداء في النشاط الاقتصادي ونجاح السياسات الاقتصادية في هذا المجتمع، والعكس صحيح. غير أنه يجب أن يقترن ذلك الأمر بعدالة في توزيع الناتج القومي أو الدخل القومي فيما بين أفراد المجتمع، كما سوف يتضح فيما بعد.

(2) التوظف الكامل:

ويسمى أيضاً التشغيل الكامل لكافة الموارد المتاحة في الاقتصاد، غير أنه عادة ما يقتصر ذلك المفهوم على عنصر العمل . فقط . لأنه يمثل وسيلة التنمية وغايتها في الوقت نفسه، ولذا، يطلق عليه هدف تحقيق التوظف الكامل أو العمالة الكاملة (**Full Employment**). ويقاس القصور في تحقيق هذا الهدف من خلال ما يسمى بمعدل البطالة.

وتتمثل البطالة في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولا يجدون فرصة عمل في ظل الأجور السائدة خلال فترة زمنية معينة[1].

[1] لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع في ذلك إلى:
- International Labor Organization, ***World Labor Report***, ILO, Geneva,1995, pp. 17, 18.

ويقاس معدل البطالة كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، أي أن:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العمال العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، أي أن[1]:

قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة

ونفرق بين مفهومين للتوظف الكامل أو العمالة الكاملة وهما:

(أ) المفهوم النظري للتوظف الكامل: وهو يعني ببساطة أن كل فرد قادر على العمل ويرغب فيه ويبحث عنه في ظل الأجور السائدة فإنه يجد فرصة عمل، وهذا يعني أن يكون مستوى التوظف 100 **%**، وبالتالي، يكون معدل البطالة مساوياً للصفر. غير أن هذا الأمر يصعب تحقيقه، كما أنه يترتب عليه في حالة تحققه الإخلال بأهداف أخرى في المجتمع؛ حيث أن استيعاب جميع أفراد القوة العاملة في المجتمع يتطلب إحداث زيادة كبيرة في الطلب الكلي على كافة السلع والخدمات، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، ومن ثم، حدوث تضخم، وما يرتبط به من عديد من الآثار السلبية الأخرى.

---

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Mcconnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., ***Contemporary Labor Economics***, Mc-Graw Hill, New York, Sixth Edition, 2003, p. 554.

(ب) المفهوم العملي للتوظف الكامل: وهو يعني الاستخدام الكفء لقوة العمل، بما لا يخل بالأهداف الأخرى في المجتمع، وخاصة هدف الاستقرار في الأسعار. ويتطلب ذلك وجود حد أدنى من البطالة يطلق عليه **معدل البطالة الطبيعي**، أي معدل البطالة المسموح به. ويختلف هذا المعدل من دولة إلى أخرى ويتراوح عادة فيما بين (3 **%** – 5 **%**) من قوة العمل في المجتمع.

ويسعى أي مجتمع إلى تقليل حجم البطالة به إلى هذه المعدلات المقبولة، ومن ثم، الارتفاع بمستوى التوظف لأفراد القوة العاملة من أجل زيادة مستوى الناتج، والارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، لأن ارتفاع معدل البطالة يمثل خسارة اقتصادية لأنها تنطوي على طاقة عاطلة، ومن ثم، تمثل نوعاً من الضياع أو الفاقد الاقتصادي في موارد المجتمع، ناهيك عن الآثار الاجتماعية والسياسية والنفسية للبطالة[1].

وجدير بالذكر، أنه إذا كان الناتج القومي الفعلي في الاقتصاد مساوياً للناتج القومي المحتمل، فإن الاقتصاد يكون عند مستوى التوظف الكامل بالمفهوم العملي، ومن ثم، يكون معدل البطالة الفعلي معادلاً لمعدل البطالة الطبيعي والمسموح به، وتكون فجوة الناتج عند ذلك مساوية للصفر، بينما إذا كان الناتج القومي الفعلي أقل من الناتج القومي المحتمل، فيكون الاقتصاد دون مستوى التوظف الكامل، ومن ثم، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وتكون فجوة الناتج في هذه الحالة موجبة.

(3) الاستقرار في مستوى الأسعار:

---

[1] تأخذ البطالة في المجتمع عدة أشكال، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Miller R. L., ***Economics Today***, Addision-Wesley, New York, U. S., 2001, pp. 150, 151.

يعد تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار أحد الأهداف الأساسية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستقرة: حيث يترتب على ارتفاع مستوى الأسعار الاختلال في كل من هيكل الإنتاج والطلب على السلع والخدمات وتوزيع الدخل، فضلاً عن تدهور المدخرات، وزيادة الواردات ونقص الصادرات، ومن ثم، ظهور أو زيادة العجز في ميزان المدفوعات وغير ذلك من الآثار السلبية المختلفة سواء على الاستهلاك أو الاستثمار أو العمالة وغيرها من المتغيرات الكلية[1]. ولذا، تلجأ الحكومات من خلال كافة السياسات والوسائل المتاحة إلى علاج التضخم ومنع حدوثه.

ولا يقصد باستقرار الأسعار ثباتها وعدم تغيرها، أي أن يكون معدل التضخم مساوياً للصفر؛ حيث أن ذلك يصعب تحقيقه عملياً، كما قد لا يكون مرغوباً فيه في بعض الحالات؛ فالزيادة في الإنتاج عادة ما تكون مصحوبة بزيادة في التكاليف، وبالتالي، لابد من ارتفاع الأسعار لتغطية تلك الزيادة في التكاليف، وهذا يعني أن ارتفاع الأسعار في هذه الحالة يمثل حافزاً على زيادة الإنتاج. وبالتالي، فإن استقرار الأسعار يقصد به المحافظة على معدل التضخم عند مستوى منخفض نسبياً، وأن يكون ذلك عند أدنى حد ممكن.

ويقاس معدل التضخم في أي مجتمع من خلال الأرقام القياسية للأسعار سواء الرقم القياسي لأسعار المستهلك أو الرقم القياسي لأسعار الجملة، غير أنه . عادة . يفضل استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك لأنه يعكس التغيرات التي تطرأ في مستوى معيشة أفراد المجتمع من سنة إلى أخرى عبر الزمن، حيث أن:

الرقم القياسي للأسعار في العام الحالي – **الرقم القياسي للأسعار في العام الماضي**

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Miller R. L., *Ibid*, pp. 153-157.

معدل التضخم = **× 100**

وعندما يكون معدل التضخم موجباً، فإن هذا يدل على ارتفاع في المستوى العام للأسعار في العام الحالي عن العام الماضي، وعندما يكون معدل التضخم صفراً، فإن هذا يعني عدم تغير أسعار العام الحالي عن العام الماضي.

فمثلاً: إذا ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في مجتمع ما من 115 في عام 2003 إلى 125 في عام 2004، فما هو معدل التضخم في هذا المجتمع؟

$$\therefore \text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2004} - \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2003}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2003}} \times 100$$

$$\therefore \text{معدل التضخم} = \frac{125 - 115}{115} \times 100 = \frac{10}{115} \times 100 = 9\ \% \text{ تقريباً}$$

وهذا يعني أن المستوى العام للأسعار ارتفع في عام 2004 بنسبة 9 **%** عن نظيره في عام 2003 في هذا المجتمع.

(4) التوازن الخارجي واستقرار سعر الصرف:

يقصد بالتوازن الخارجي **(External Balance)** التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد القومي، ويتحقق ذلك عندما تتعادل مجموع التزامات الاقتصاد القومي تجاه العالم الخارجي مع حقوقه تجاه هذا العالم

الخارجي خلال فترة زمنية معينة. وهو ما يبينه ميزان المدفوعات، الذي تسجل فيه كل المتحصلات وكل المدفوعات مع العالم الخارجي.

فإذا ظهر عجز في ميزان المدفوعات فإن هذا يعني أن المدفوعات تفوق المتحصلات مع العالم الخارجي، ويتم تسديد هذا العجز إما عن طريق السحب من احتياطي الذهب أو العملات الأجنبية لدى الدولة، ومن ثم، نقص احتياطياتها، أو عن طريق زيادة التزاماتها تجاه العالم الخارجي من خلال الاقتراض، ومن ثم، تظهر الديون الخارجية وهو ما يلقي بالتزامات وأعباء إضافية على الاقتصاد القومي تؤدي إلى مزيد من التزاماتها في السنوات التالية. ومن ثم، تدخل الدولة في دوامة من عدم القدرة على تحقيق هدف التوازن الخارجي، خاصة إذا ما تفاقمت هذه الديون، ومن ثم، زيادة التزاماتها وأعبائها. ويترتب على ذلك تدهور في قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية باستمرار.

ولذا، فإن أحد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية في المجتمع يتمثل في العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وفي حالة وجود عجز فلابد من تدخل الحكومة واتخاذ بعض السياسات لمواجهته، منها تلك السياسات التي تهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، ومن ثم، زيادة متحصلات الدولة والحد من مدفوعاتها الخارجية بكافة الوسائل، ومن ثم، تقليل هذا العجز أو التخلص منه كلياً. وذلك لأن استقرار قيمة العملة الوطنية مرتبط بهذا التوازن في ميزان المدفوعات، وسوف يوضح ذلك الأمر بصورة أكثر تفصيلاً فيما بعد.

(5) العدالة في توزيع الدخل:

يعد هدف العدالة في توزيع الدخل فيما بين أفراد المجتمع من الأهداف الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث أن وجود اختلال في توزيع الدخل فيما بين أفراد المجتمع يؤثر سلبياً في عديد من المتغيرات الاقتصادية، هذا فضلاً عن الآثار السلبية فيما بين أفراد المجتمع ووجود الطبقية فيما بينهم وتولد نوعاً من السخط الاجتماعي وروح عدم الانتماء وغيرها من الآثار السلبية الأخرى. ولذا، تتخذ الحكومات عديداً من السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق هذا الهدف للحد من التفاوت في توزيع الدخل القومي؛ إذ أنه في ظل تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى
ـ وخاصة هدف النمو الاقتصادي . قد يحدث تفاوت في توزيع الدخل القومي. وبالتالي، لابد من وجود بعض السياسات التي تحد من ذلك التفاوت، مثل: إجراءات الضمان الاجتماعي التي تحقق درجة معينة من العدالة في توزيع الدخل سواء فيما بين الفئات الاجتماعية، أو فيما بين المناطق والأقاليم، أو فيما بين قطاعات النشاط الاقتصادي.

والعدالة في توزيع الدخل قائمة على فكرة العدالة النسبية، ويوجد مفهومان للعدالة في توزيع الدخل[1]. **أولهما** العدالة بمفهوم أخلاقي إنساني وهو يدعو إلى ضرورة التعايش السلمي بين طبقات المجتمع ذات الدخل المرتفع والطبقات ذات الدخل المنخفض، ويقضي هذا المفهوم باقتطاع جزء من دخول الفئة الأولى وتحويلها إلى الفئة الثانية، حتى تقل الفجوة بينها ويسود هذا المفهوم بدرجة أكبر في المجتمعات الاشتراكية. **وثانيهما** العدالة بالمفهوم المادي البحت، ويعني حصول كل فرد على نصيب من الدخل بما يتناسب مع قدراته وملكاته في العمل والإبداع والابتكار، وبالتالي، فإن

---

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع في ذلك إلى:

. د. عبد المطلب عبد الحميد، ***مرجع سابق***، ص 295 .

نصيب الأفراد الذين ليست لديهم هذه القدرات من الدخل يقل عن نصيب هؤلاء الذين لديهم هذه القدرات، ويسود هذا المفهوم بدرجة أكبر في المجتمعات الرأسمالية.

وعلى الرغم من هذا التباين بين مفهومي العدالة في توزيع الدخل، فإن كل المجتمعات حالياً تجمع بين المفهومين، ولكن بصورة يُغلب عليها مفهوم على آخر حسب الفلسفة الاقتصادية السائدة في المجتمع.

1 . 4: السياسات الاقتصادية الكلية

أثبتت أزمة الكساد العالمي العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، فضلاً عن النظرية الكينزية والنظريات اللاحقة لها، أن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية أصبحت ضرورة مسلم بها. كما أنه لا يوجد أي اقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه بدون وجود سياسات اقتصادية كلية تساعد على ذلك.

كما أن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية تزداد بدرجة أكبر ونحن في بداية الألفية الثالثة، حتى تستوعب هذه السياسات الاقتصادية التحولات والتحديات الاقتصادية التي تواجه الدول وهي في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية. فالتحول نحو آليات السوق من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، فضلاً عن الخصخصة والاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحر، وتحرير التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية (**WTO**) وتبني استراتيجيات للتنمية ذات توجه خارجي للتصدير في معظم دول العالم وفقاً للمزايا النسبية، وسيطرة الاستثمار الأجنبي المباشر

والشركات متعددة الجنسية، كل هذا يدعو إلى مزيد من الاهتمام بدراسة السياسات الاقتصادية الكلية.

وتعرف السياسة الاقتصادية الكلية "بأنها مجموعة القواعد والأدوات والإجراءات والوسائل التي تضعها الحكومة وتحكم قراراتها في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من أهداف الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة". وقد يتم استخدام سياسة واحدة أو أكثر من سياسة بهدف التأثير في متغير أو عدد من المتغيرات الاقتصادية على المستوى القومي، وذلك في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف على المستوى القومي، مثل: تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي و/أو التوظف الكامل و/أو استقرار الأسعار.

وبالتالي، فإن السياسات الاقتصادية الكلية توضع لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، ومن ثم، علاج جوانب القصور والعجز في تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي، علاج المشكلات الاقتصادية الناتجة عن عدم تحقيق هذه الأهداف الكلية بالمجتمع. وعدم تحقق تلك الأهداف يفاقم من تلك المشكلات، **ولعل أهم المشكلات الاقتصادية التي يمكن أن يعاني منها أي مجتمع، وتستخدم السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، تتمثل فيما يلي:**

- مشكلة البطالة بأنواعها المختلفة.
- مشكلة التضخم وعدم الاستقرار في الأسعار.
- تدني معدلات النمو الاقتصادي.
- تزايد عجز ميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة الوطنية.

- تزايد عجز الموازنة العامة للدولة.
- مشكلة الديون الخارجية وتزايد التزاماتها.
- اختلال توزيع الدخل القومي.
- اختلال هيكل الإنتاج.
- سوء تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة بالمجتمع.

وتتمثل أهم السياسات الاقتصادية الكلية فيما يلي:

أولاً: السياسة المالية (Fiscal Policy):

تتمثل أدوات السياسة المالية في الإنفاق الحكومي والضرائب، وتغيير أي منهما يؤثر في مستوى الطلب الكلي في المجتمع، وبالتالي، يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي. ويتضح من ذلك أن السياسة المالية تتمثل أدواتها في مكونين:

المكون الأول للسياسة المالية وهو الإنفاق الحكومي: ويشتمل على الإنفاق على كافة السلع والخدمات مثل شراء المعدات الحربية، والإنفاق على كل المرافق والخدمات العامة. ويحدد الإنفاق الحكومي الوزن النسبي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص في الدولة، ويمثل الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي، ومن خلال تغيير الإنفاق الحكومي يتم التأثير في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، التأثير في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار.

المكون الثاني للسياسة المالية وهو الضرائب: وتتضمن كلاً من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. وتختص الأولى بتلك الضرائب

التي تفرض على دخول الأفراد، والثانية هي تلك التي تفرض على السلع والخدمات. ويؤثر تغيير الضرائب في الطلب الكلي. بصورة غير مباشرة . من خلال التأثير في مستوى الاستهلاك والاستثمار اللذان يمثلان مكونين رئيسيين من مكونات الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر هذا في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار وغيرها.

وفي ظل ظروف الركود أو الكساد تركز أهداف السياسات الاقتصادية الكلية على الارتفاع بمستوى الناتج القومي ومعدل النمو فيه، فضلاً عن الارتفاع بمستوى التوظف. ولذا، يتم إتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و/أو تخفيض الضرائب؛ مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، يزداد كل من مستوى التوظف ومستوى الناتج القومي، ويرتفع معدل النمو الاقتصادي. ويحدث العكس في ظل ظروف التضخم؛ حيث يتم إتباع سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي و/أو زيادة الضرائب؛ مما يؤدي إلى انخفاض الطلب
الكلي، ويحد هذا من معدلات التضخم.

ثانياً: السياسة النقدية (Monetary Policy): تتمثل أدوات السياسة النقدية في تغيير العرض النقدي في المجتمع[1]، والائتمان المصرفي، ويؤثر هذا في مستويات أسعار الفائدة، وبدوره في مستوى الاستثمار، ومن ثم، في الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي. ويقوم على هذه السياسة ويتولى إدارتها البنك المركزي، حيث يتحكم في العرض النقدي

[1] ويتمثل العرض النقدي في إجمالي وسائل الدفع في المجتمع سواء في صورة نقود قانونية بكافة أنواعها، أو نقود مصرفية أو التزامات.

في المجتمع من خلال التأثير في عديد من المتغيرات التي تحكم قدرة البنوك على منح الائتمان، فضلاً عن التحكم في الإصدار النقدي الجديد. ويؤثر هذا في أسعار الفائدة، ومن ثم، في حجم الاستثمار الذي يمثل مكوناً من مكونات الطلب الكلي. ففي ظل ظروف الركود أو الكساد الاقتصادي يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية ويزيد من العرض النقدي في المجتمع، ويترتب على ذلك الأمر انخفاض في أسعار الفائدة، ومن ثم، يزداد الاستثمار، وبالتالي، يزداد مستوى الطلب الكلي؛ مما يؤدي في النهاية إلى زيادة مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف، فضلاً عن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. بينما في ظل ظروف التضخم فإن البنك المركزي يتبع سياسة نقدية انكماشية ترمي إلى تخفيض العرض النقدي بالمجتمع، ومن ثم، ارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي، ينخفض مستوى الاستثمار وبدوره مستوى الطلب الكلي ، وهذا يحد في النهاية من الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

ثالثاً: السياسات الاقتصادية الخارجية أو الدولية:
(International Economic Policies)

وتحكم هذه السياسات علاقات الدولة مع العالم الخارجي، وتنقسم إلى مجموعتين من السياسات هما:

(أ) السياسة التجارية (Trade Policy): وتتكون أدوات السياسة التجارية من التعريفة الجمركية ونظام الحصص، وإعانات الصادرات وغيرها من الأدوات التي تهدف التأثير في الواردات والصادرات. ويؤثر هذا بدوره في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي.

فإذا كانت الدولة تواجه عجزاً في الميزان التجاري، فإنها تتبع هذه السياسات من خلال فرض و/أو رفع التعريفة الجمركية على الواردات و/أو فرض قيود كمية على الواردات . مثل حصص الواردات . فضلاً عن تقديم دعم وإعانات للصادرات بهدف زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وكل ذلك يهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، وبالتالي، تقليل أو التخلص من عجز الميزان التجاري. غير أن أثر هذه السياسات لا يتوقف عند هذا الحد . فقط . بل يؤدي إلى رفع مستوى الطلب الكلي بالمجتمع، وبالتالي، زيادة مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف، وكذلك رفع معدل النمو الاقتصادي بالمجتمع.

(ب) سياسة الصرف الأجنبي (Foreign Exchange Policy):

وتتمثل أدوات هذه السياسة في تغيير سعر الصرف والخاص بتحديد قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية. ويؤثر هذا على التجارة الخارجية للدولة، أي على الصادرات والواردات، ويؤثر هذا بدوره في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر في النهاية في مستوى النشاط الاقتصادي.

وتتبع الدول نظماً مختلفة في تنظيم وإدارة أسواق الصرف الأجنبي فيها؛ حيث تتبع بعض الدول نظام سعر الصرف الحر الذي يتحدد وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب؛ بينما تتبع دول أخرى نظام سعر الصرف الرسمي الثابت. وتهدف هذه السياسة . عادة . إلى تحقيق الاستقرار في سعر صرف عملتها بالنسبة للعملات الأخرى في المدى الطويل. غير أنه عندما تواجه الدولة بعجز في الميزان التجاري، فإنها قد تلجأ إلى خفض سعر عملتها بالنسبة للعملات الأخرى؛ مما يؤدي إلى أن تصبح صادراتها أرخص

نسبياً، وارداتها أغلى نسبياً، ويترتب على ذلك زيادة الصادرات والحد في الواردات، وبالتالي، تقليل أو التخلص من عجز الميزان التجاري، كما يؤثر ذلك الإجراء أيضاً في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، في مستوى الإنتاج والتوظف ومستوى الأسعار بالمجتمع.

ويجدر بالذكر هنا في نهاية هذا التحليل، أن سياسات التجارة الخارجية، التي تهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، أمر مرهون بمرونات كل من الطلب المحلي على الواردات، والطلب الخارجي على الصادرات، فضلاً عن مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي، ويجب أن تكون هذه المرونات مرتفعة حتى تحقق هذه السياسات أهدافها[1].

رابعاً: سياسة الدخول (Income Policy):

تتمثل أدوات هذه السياسة في التأثير بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة على كل من الدخول والأسعار، بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار والحد من التضخم الشديد. ويطلق على هذه السياسات بشكل أكثر تحديداً سياسات الأجور والأسعار (**wages & price policies**).

ويتم علاج التضخم الشديد وفقاً للفكر التقليدي من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية، غير أن هذا الأمر يترتب عليه في الوقت نفسه . أيضاً . خفض كل من مستوى الناتج ومستوى التوظف، وهذا يسهم

---

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Agenor P. R., "The Labor Market and Economic Adjustment", ***International Monetary Fund: Staff Papers***, IMF, Washington, Vol. 43, Iss.2, Jun. 1996, http://80-proquestumi.com, 21/12/2002, pp. 316, 317.

بدوره في الارتفاع بمعدل البطالة في المجتمع. وهذا الأمر تكون تكلفته عالية جداً على المجتمع. وقد يتطلب ذلك من الحكومات أن تبحث عن وسائل وأدوات بديلة ذات تكلفة أقل لمواجهة التضخم المتزايد. وقد تراوحت هذه الأدوات ما بين التحكم كلية في الأجور و/أو في الأسعار إلى استخدام مؤشرات اختيارية تحد من الزيادة في كل من الأجور والأسعار. وتعد هذه السياسات بمثابة تدخل مباشر في قوى السوق للحد من التضخم، ولذا، يثار بشأنها جدل كبير فيما بين الاقتصاديين.

وتجدر الإشارة قبل الانتهاء من هذا العرض الخاص بالسياسات الاقتصادية إلى أنه غالباً ما يوجد تعارض في تحقيق أهدافها؛ حيث يصعب تحقيق هذه الأهداف معاً في نفس الوقت. إذ أن تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف قد يكون على حساب التضحية بهدف أو مجموعة أخرى من الأهداف. فمثلاً، في ظل ظروف الركود الاقتصادي؛ فإنه يتم إتباع سياسات مالية ونقدية توسعية بهدف زيادة كل من مستوى الناتج ومستوى التوظف، فضلاً عن الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي. غير أن هذا يترتب عليه زيادة مستوى الطلب الكلي، ومن ثم، ارتفاع مستوى الأسعار، أي حدوث تضخم. ويحدث العكس في حالة علاج التضخم وإتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية.

وبالتالي، فإن هذا الأمر، يتطلب من متخذي السياسات الاقتصادية الاختيار فيما بين أهداف الاقتصاد الكلي والتوفيق فيما بينها، والقبول بالتضحية بحد أدنى مقبول في هدف معين أو مجموعة من الأهداف في سبيل تحقيق هدف آخر أو مجموعة أخرى من الأهداف وفقاً لظروف المجتمع التي يمر بها، وكذلك وفقاً لأولوياته في تحقيق هذه الأهداف.

1 . 5: الخلاصة

- يعرف **الاقتصاد الكلي** بأنه يمثل أحد فروع النظرية الاقتصادية الذي يهتم بدراسة وتحليل سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية أي على مستوى الاقتصاد القومي، مثل دراسة: الناتج القومي، والدخل القومي، والبطالة، والتضخم، ...إلخ.

- تعد **دراسة الاقتصاد الكلي حديثة نسبياً**، حيث أنه قبل ثلاثينيات القرن الماضي كان اهتمام الاقتصاديين يتركز على التحليل الاقتصادي الجزئي؛ وذلك نتيجة للاعتقاد السائد لديهم أن الاقتصاد يتوازن دائماً عند مستوى التوظف الكامل وبصورة تلقائية، وبالتالي، لا توجد بطالة إجبارية. وأي اختلال يمثل وضعاً عارضاً يصحح نفسه بصورة تلقائية. غير أنه في ثلاثينيات القرن الماضي حدث تغيران كبيران غيرا من هذا التفكير وأديا إلى ضرورة الاهتمام بدراسة الاقتصاد الكلي و**هما:**

  - **أزمة الكساد العالمي العظيم** (1929 – 1933)، التي أثبتت خطأ الفكر التقليدي واستمرارية البطالة لفترات زمنية طويلة.
  - **ظهور النظرية الكينزية**(1936)، وأثبتت أن الاقتصاد يمكن أن يتوازن عند أي مستوى للدخل وعادة ما يكون دون مستوى التوظف الكامل، ومن ثم، يعاني الاقتصاد من وجود بطالة، مما يستدعي ضرورة تدخل الدولة بالسياسات الملائمة لعلاجها.

- **تنقسم النظرية الاقتصادية** إلى فرعين هما: الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، ويختلف الاثنان من حيث: مجال الدراسة، وطبيعة المشكلات، وهدف الدراسة، والسياسات، ومستوى التجميع.

- **يهدف الاقتصاد الكلي** إلى دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم، تحديد العوامل التي تؤثر في مستوى أداء النشاط الاقتصادي بالمجتمع، وذلك من خلال تحقيق عديد من الأهداف التي تعمل على زيادة رفاهية أفراد المجتمع، **وتتمثل أهم هذه الأهداف فيما يلي:**

  - تحقيق مستوى مرتفع في كل من الناتج القومي ومعدل النمو فيه.
  - تحقيق التوظف الكامل.
  - تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار.
  - تحقيق التوازن الخارجي واستقرار سعر الصرف.
  - تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

- تستخدم الحكومة السياسات الاقتصادية الكلية بهدف التأثير في متغير أو أكثر من المتغيرات الاقتصادية على المستوى القومي، وذلك في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف على المستوى القومي مثل: تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي و/أو التوظف الكامل و/أو استقرار الأسعار، **ومن أهم هذه السياسات ما يلي:**

  - **السياسة المالية**، وتتمثل أدواتها في تغيير الإنفاق الحكومي والضرائب.
  - **السياسة النقدية**، وتتمثل أدواتها في تغيير العرض النقدي والائتمان المصرفي، وبالتالي، سعر الفائدة.
  - **السياسات الاقتصادية الخارجية أو الدولية**، وتتمثل في السياسة التجارية وأدواتها التعريفة الجمركية ونظام الحصص، وإعانات الصادرات وتهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات. وسياسة الصرف الأجنبي، وتتمثل أدواتها في تغيير سعر الصرف ويؤثر هذا في التجارة الخارجية للدولة.

•**سياسات الأجور والأسعار**، وتهدف إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار والحد من التضخم، من خلال التأثير بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة في كل من الدخول والأسعار.

1 . 6: نماذج الأسئلة

س1. بين مدى صحة أم خطأ كل من العبارات التالية بإيجاز:

1 . بدأ الاهتمام بدراسة الاقتصاد الكلي والنظرية الاقتصادية الكلية منذ ثلاثينيات القرن الماضي.

2 . لا يختلف الاقتصاد الكلي عن الاقتصاد الجزئي من حيث مجال الدراسة.

3 . إذا كانت فجوة الناتج موجبة فإن هذا يدل على ارتفاع مستوى الأداء في النشاط الاقتصادي في المجتمع.

4 . لا يختلف المفهوم النظري عن المفهوم العملي للتوظف الكامل.

5 . إذا ارتفع متوسط الأسعار في مجتمع معين من 150 في عام 2002 إلى 170 في عام 2003 ، فإن هذا يعني أن معدل التضخم في هذا المجتمع هو 5 **%** .

س2 . أذكر دون أن تشرح:

1 . أهم أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.

2 . الأهداف الأساسية التي يسعى إلى تحقيقها الاقتصاد الكلي.

3 . أهم سياسات الاقتصاد الكلي.

4 . خمس من مشكلات الاقتصاد الكلي التي تستخدم السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها.

الفصل الثاني*

الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي

2-1 مقدمة

يهدف هذا الفصل إلي قياس مستوى النشاط الاقتصادي لدولة ما. ويقاس مستوى النشاط الاقتصادي لدولة ما باستخدام واحد من ثلاثة مؤشرات هي: الناتج القومي، أو الدخل القومي، أو الإنفاق القومي. والناتج القومي والدخل القومي ما هما إلا صورتان لشيء واحد، فالناتج القومي هو مجموع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها أفراد المجتمع، والدخل القومي هو مجموع دخول أفراد المجتمع التي حصلوا عليها لقيامهم بإنتاج هذه السلع والخدمات النهائية. ويعتبر الإنفاق القومي صورة ثالثة لنفس الشيء لأنه يتمثل في إنفاق أفراد المجتمع دخلهم على مكونات الناتج القومي. ولذا فإن الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي ثلاثة مؤشرات لقياس مستوى النشاط الاقتصادي لدولة ما.

- لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المراجع التالية:

- د. السيد محمد السريتي، د. علي عبد الوهاب نجا : ***مبادئ الاقتصاد الكلي***، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2008، الفصل الثاني.
- د. اسماعيل أحمد الشناوي ، د. السيد محمد السريتي: ***مبادئ الاقتصاد الكلي***، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2007، الفصل الثالث.
- د. رمضان مقلد، د. علي عبد الوهاب نجا : ***مبادئ الاقتصاد الكلي***، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2006، الفصل الثاني.
- Mankiw N. G., ***Principles of Macroeconomics***, Tomson, South-western U. S., Third Edition, 2004.

وسنوضح في هذا الفصل النقاط التالية :

- الناتج القومي.
- الدخل القومي.
- الإنفاق القومي.
- القيم النقدية والحقيقية للدخل والناتج والإنفاق.
- تطابق الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي.
- الخلاصة.
- نماذج الأسئلة.

2-2 : الناتج القومي

2-2-1: مفهوم الناتج القومي :

يعرف الناتج القومي لدولة ما بأنه " **مجموع السلع والخدمات النهائية التي يقوم بإنتاجها أفراد المجتمع سواء في داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية عادة سنة**". ويقصد بأفراد المجتمع المواطنين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين الذين يحملون جنسية الدولة سواء مقيمين داخل الدولة أو خارجها. كما يمكن تعريف الناتج القومي بأنه "**مجموع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها باستخدام عناصر إنتاج وطنية سواء داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية عادة سنة**".

2-2-2: المشاكل التي تواجه عملية قياس الناتج القومي:

عند القيام بعملية قياس الناتج القومي لدولة ما تظهر مجموعة من المشاكل، والتي تتمثل فيما يلي:

1- **مشكلة عدم تجانس وحدات السلع والخدمات النهائية**، فالناتج القومي يحتوي على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات المختلفة لكل منها، فوحدة قياس اللحوم هي الوزن بالكيلو جرام، ووحدة قياس الأقمشة هي الطول بالمتر. وبذلك تتباين وحدات قياس الناتج القومي، وتظهر مشكلة عدم تجانس وحدات القياس حيث لا يمكن جمع أنواع مختلفة من وحدات السلع والخدمات بصورتها العينية. لذلك يتم التخلص من هذه المشكلة عن طريق قياس الناتج القومي في صورة نقدية توحد أساس قياس الناتج، وذلك بتحديد القيمة السوقية لهذه السلع والخدمات على أساس أسعارها السائدة في السوق خلال فترة القياس.

2- **مشكلة تحديد قيمة الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة لأفراد المجتمع**، ولا تحصل على مقابل نقدي لها مثل خدمات التعليم والدفاع والعدالة والأمن الداخلي، والتي وصفت في الأدب الاقتصادي بالأرامل الأربعة. وتدخل قيمة هذه الخدمات في حساب الناتج القومي باعتبارها منتجات نهائية. ولذلك يتم تقديرها بأسلوب غير مباشر عن طريق حساب المبالغ التي أنفقت على إنتاجها، والتي تتمثل أساسا في الضرائب، لأن أفراد المجتمع يدفعون ضرائب للحكومة مقابل قيامها بالإنفاق على هذه الخدمات العامة. وبالرغم من أن هذه الخدمات تبدو مجانية في نظهرها إلا أنه يتم حساب قيمتها عن طريق معرفة قيمة الإنفاق الفعلي عليها، والذي قد يتساوى مع المبالغ المخصصة في الميزانية للإنفاق عليها.

3- **مشكلة تحديد قيمة بعض الخدمات الخاصة الناتجة عن ملكية الأصل المستفاد منه** : فالأفراد الذين يقطنون في منازلهم الخاصة لا

يدفعون حالياً أي مقابل نقدي (ثمن) مقابل الحصول على خدمة السكن. وهنا يثار التساؤل عن كيفية حساب قيمة هذه الخدمة عند قياس الناتج القومي، ففي الواقع أنه بالرغم من أن الملاك لا يدفعون نقوداً في سبيل توفير خدمة السكن حالياً في منازلهم، إلا أن قيمة هذه الخدمة لابد وأن يتم تقديرها عن طريق القيمة الإيجارية البديلة التي يدفعها المستأجرون الذين لا يملكون السكن الخاص.

4- **مشكلة حساب قيمة بعض الخدمات التي لا تمر من خلال السوق،** والتي تتمثل في خدمات ربات البيوت التي يقوم بها بعض أفراد العائلة من الطهي أو حياكة الملابس، وعند قياس الناتج القومي يتم حساب قيمة هذه الخدمات على أساس تقدير القيمة السوقية البديلة لها. ومن الملاحظ أن حجم هذه النوعية من الخدمات والتي تعرف أيضاً بالخدمات الذاتية يستخدم كمعيار للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ففي الدول المتقدمة تكاد تنعدم هذه النوعية من الخدمات بعكس الدول النامية التي تنتشر فيها هذه الخدمات على نطاق واسع، ولذلك يمكن قياس قيمة هذه الخدمات في الدول المتقدمة أكثر دقة من نظيرتها في الدول النامية.

5- **مشكلة حساب قيمة الاستهلاك الذاتي للمنتجين،** فعلى سبيل المثال المنتج الزراعي الذي يقوم بزراعة القمح وأي سلعة غذائية أخرى، يقوم باستهلاك جزء من إنتاجه، وهذا الجزء لابد من تقديره أولاً، ثم حساب قيمته السوقية ثانياً لإدخاله في حساب قيمة الناتج القومي عند قياسه.

2-2-3: قياس الناتج القومي :

تهدف عملية قياس الناتج القومي إلى تحديد مستوى النشاط الاقتصادي لدولة ما، بحيث يمكن استخدام القيم المحسوبة كأساس لبناء السياسة الاقتصادية للدولة، والتي تستهدف تحقيق التوافق بين الاحتياجات المتزايدة للسكان وتنمية الناتج المقابل لذلك. كذلك يحقق الأسلوب الحالي لقياس الناتج القومي تفادي عملية التكرار (الازدواج) الحسابي، بمعنى عدم حساب قيمة السلعة أو الخدمة أكثر من مرة خلال فترة القياس. ويتم قياس الناتج القومي بأسلوبين أولهما طريقة المنتج النهائي، ثانيهما طريقة القيمة المضافة.

أولاً: طريقة المنتج النهائي: وفقاً لهذه الطريقة يتم قياس الناتج القومي على أساس حساب قيم جميع السلع والخدمات النهائية، بمعنى المنتجات التي لا تستخدم مرة أخرى في إنتاج سلعة أخرى خلال فترة قياس الناتج القومي، ومن ثم يتم استبعاد السلع الوسيطة والمواد الأولية، والتي دخلت بشكل أو بآخر في تكوين منتجات نهائية خلال نفس فترة التقدير. ويعرف المنتج النهائي بأنه " **أي سلعة أو خدمة يتم إنتاجها باستخدام عناصر إنتاج وطنية ولا تستخدم مرة أخرى في إنتاج سلع أخرى خلال فترة قياس الناتج القومي**".

والآن نتساءل عن مكونات المنتج النهائي، بمعنى ما هي السلع والخدمات التي تعتبر منتجات نهائية؟

يتكون المنتج النهائي من المكونات التالية :

1- جميع السلع الاستهلاكية المنتجة خلال فترة القياس سواء المعمرة أو غير المعمرة.

2- **جميع السلع الإنتاجية التي تم إنتاجها خلال فترة قياس الناتج القومي،** ولا تستخدم مرة أخرى في إنتاج سلعة أخرى خلال نفس الفترة.

3- **مخزون آخر الفترة سواء كان مواد أولية أو سلع وسيطة أو سلع نهائية،** حيث أنها تم إنتاجها باستخدام عناصر إنتاج وطنية، لا تستخدم مرة أخري في إنتاج سلع أخرى خلال نفس الفترة.

4- **جميع الصادرات الوطنية سواء كانت مواد أو سلع وسيطة أو سلع نهائية تعتبر منتج نهائي،** لأنه يتم إنتاجها باستخدام عناصر إنتاج وطنية ولا تستخدم مرة أخرى في إنتاج سلعة أخرى خلال فترة قياس الناتج القومي داخل نفس الدولة.

5- الخدمات العامة وخدمات النقل والمواصلات تصنف نظرياً كخدمات نهائية أو وسيطة حسب درجة ارتباطها بسير العملية الإنتاجية، فمثلاً خدمة نقل سلعة نهائية إلى السوق تعد خدمة نهائية، بينما القيام بنفس الخدمة لنقل مواد أولية إلى المصنع تعد خدمة وسيطة. ولكن نظراً لصعوبة تحديد طبيعة الخدمة من الناحية العملية، يتم اعتبار **جميع الخدمات العامة وخدمات النقل والمواصلات خدمات نهائية.**

ويلاحظ على مكونات المنتج النهائي ما يلي:

1- أن السلع الإنتاجية أو الرأسمالية التي تم إنتاجها خلال نفس فترة قياس الناتج القومي ويستمر عمرها الإنتاجي لعدد من السنوات، حيث تستخدم في نفس الفترة في عمليات الإنتاج، ولذا يتم استقطاع

قسط الاستهلاك المقابل لما تم إنتاجه في هذه الفترة من قيمتها الكلية، وذلك لاحتساب القيمة الصافية لهذه السلعة الإنتاجية. ونظراً لوجود عدة طرق لحساب أقساط الاستهلاك الرأسمالي كل منها يعطي نتيجة مختلفة تؤثر في تحديد قيمة الناتج القومي، وبالتالي في القرارات الاقتصادية على المستوى الكلي، فإنه يتم حساب قيمتين للناتج أحداهما قيمة إجمالية تتضمن أقساط الاستهلاك الرأسمالي، والأخرى قيمة صافية يستبعد منها أقساط الاستهلاك الرأسمالي كما يتضح ذلك من المعادلة التالية:

الناتج القومي الإجمالي=الناتج القومي الصافي+ أقساط الاستهلاك الرأسمالي.

الناتج القومي الصافي=الناتج القومي الإجمالي– أقساط الاستهلاك الرأسمالي.

2- **وجود بعض السلع والخدمات التي لا يمكن اعتبارها منتج نهائي ولا تحتسب ضمن مكونات الناتج القومي** وتتمثل فيما يلي :

أ- **المواد الأولية والسلع الوسيطة** بشرط أن لا تكون مخزون آخر الفترة أو صادرات، لأنها أنتجت خلال الفترة ولا تستخدم في إنتاج سلع نهائية خلال عملية الإنتاج في نفس الفترة.

ب-**السلع المستوردة،** فجميع الواردات لا تحتسب ضمن قيمة السلع النهائية، حيث تم إنتاجها باستخدام عناصر إنتاج غير وطنية.

ج- مخزون أول الفترة، وهي سلع تم إنتاجها ضمن فترات سابقة واحتسبت في فترة إنتاجها ضمن الناتج القومي كمخزون آخر الفترة، أي كانت ضمن قيمة الناتج القومي في فترة إنتاجها.

خلاصة ما سبق : أن مكونات المنتج النهائي هي: السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية ومخزون آخر الفترة والصادرات والخدمات العامة، وبالتالي تم استبعاد السلع الإنتاجية التي أنتجت واستخدمت خلال فترة القياس. كذلك توجد بعض السلع لا تعتبر منتج نهائي وهي المواد الأولية والسلع الوسيطة والسلع المستوردة ومخزون أول الفترة.

ثانياً: طريقة القيمة المضافة: وفقاً لتلك الطريقة يتم قياس الناتج القومي على أساس أنه مجموع قيم ما أضافته كل قطاعات النشاط الاقتصادي خلال فترة قياس الناتج القومي. وتتفادى هذه الطريقة مشكلة الازدواج الحسابي قي قياس الناتج القومي، ويتم حساب الناتج القومي وفقاً لهذه الطريقة كما يلي:

القيمة المضافة لقطاع ما = قيمة إنتاج هذا القطاع – مستلزمات الإنتاج

الناتج القومي = مجموع القيم المضافة لجميع قطاعات الاقتصاد القومي

ويقصد بمستلزمات الإنتاج جميع النفقات التي تتطلبها العملية الإنتاجية باستثناء المدفوعات كعوائد لعناصر الإنتاج، التي تتمثل في العمل ورأس المال والأرض والتنظيم، وهذه العناصر تحصل على عوائد من العملية الإنتاجية في صورة أجور وفوائد وإيجارات وأرباح، وهي التي تم استبعادها من المدفوعات الكلية للعملية الإنتاجية.

إن القيمة المضافة التي يحققها كل قطاع تذهب في شكل أجور وفوائد وإيجارات وأرباح، وهي تمثل مجموع القيم المضافة (الناتج القومي) الذي يساوي مجموع عوائد عناصر الإنتاج، وهو في نفس الوقت يمثل الدخل القومي، كما سيتم إيضاح ذلك فيما بعد.

مثال: في نموذج اقتصاد بدائي زراعي مبسط بافتراض أن قطاع النشاط الإنتاجي يتكون من ثلاثة قطاعات هي المزارع والمطاحن والمخابز. وتتحدد فيه علاقات الإنتاج علي النحو التالي:

1- تقوم المزارع بإنتاج قمح قيمته الإجمالية 300 وحده نقدية ولا تستخدم أية مستلزمات إنتاجية وتقوم ببيع إنتاجها كله للمطاحن.
2- تقوم المطاحن بتحويل القمح إلى دقيقي قيمته الإجمالية 500 وحدة نقدية، وتقوم ببيعه بالكامل للمخابز.
3- تقوم المخابز بتحويل الدقيق إلى خبز قيمته الإجمالية 1000 وحدة نقدية وتقوم ببيعه بالكامل إلى المستهلك النهائي.

المطلوب: قياس الناتج القومي لهذا الاقتصاد المبسط باستخدام كل من الطريقتين.

الحل :

الطريقة الأولى: قياس الناتج القومي باستخدام طريقة المنتج النهائي، وفقاً لها فإن الناتج القومي يتمثل في قيمة السلع النهائية فقط، أي قيمة الخبز والذي يساوي 1000 وحدة نقدية.

الطريقة الثانية : قياس الناتج القومي باستخدام طريقة القيمة المضافة، وفقاً لهذه الطريقة فإن الناتج القومي يساوي مجموع القيم المضافة للمزارع والمطاحن والمخابز والتي يتم حسابها كما يلي:

القيمة المضافة للمزارع = قيمة إنتاجها – مستلزمات إنتاجها

= 300 – صفر = 300 وحدة نقدية

القيمة المضافة للمطاحن = 500 – 300 = 200 وحدة نقدية

القيمة المضافة للمخابز = 1000 − 500 = 500 وحدة نقدية

الناتج القومي = مجموع القيم المضافة

= 200 + 300 + 500 = 1000 وحدة نقدية

ومن المثال السابق يتضح أنه عند قياس الناتج القومي باستخدام كل من طريقتي المنتج النهائي أو القيمة المضافة فإننا نصل إلى نفس النتيجة، فضلاً عن أن كلاً منهما يتفادى عملية التكرار الحسابي. فوفقاً لطريقة المنتج النهائي تم اعتبار الخبز فقط ناتج قومي، أما إذا تم اعتبار قيمة القمح والدقيق والخبز ناتج قومي يحدث تكرار حسابي حيث تتكرر قيمة القمح ثلاث مرات مرة كقمح ومرة ثانية كالدقيق ومرة ثالثة كخبز، كما تتكرر قيمة الدقيق مرتين مرة كدقيق ومرة أخرى كخبز. ولذلك تم استبعاد قيم القمح والدقيق من الناتج القومي. ومن ناحية أخرى تفادت طريقة القيمة المضافة عملية التكرار الحسابي لأنها استبعدت قيم مستلزمات الإنتاج للوصول إلى القيمة المضافة لكل قطاع على حدة.

2-2-4: الناتج القومي والناتج المحلي:

يتمثل الناتج المحلي في دولة ما في "**مجموع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة سواء باستخدام عناصر إنتاج وطنية أو أجنبية خلال فترة زمنية عادة سنة**" . أما الناتج القومي فيشمل "**جميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها باستخدام عناصر إنتاج وطنية سواء داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية عادة سنة**". ولذلك يكون معيار التفرقة بين المجاميع القومية والمجاميع المحلية هو اعتبار الجنسية (المواطنة) واعتبار الأقاليم (المحلية) . ولذا يختلف الناتج القومي عن الناتج المحلي كما يتضح ذلك من المعادلة التالية:

الناتج القومي= الناتج المحلي+عوائد عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين في الخارج – عوائد عناصر الإنتاج المستحقة للأجانب في الداخل.

ومن هذه المعادلة يتضح أنه ليس من الضروري أن يتساوى الناتج القومي لدولة ما مع الناتج المحلي لهذه الدولة إلا إذا تساوت قيمة عوائد عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين في الخارج مع عوائد عناصر الإنتاج المستحقة للأجانب في الداخل. أي عندما يكون صافي عوائد خدمات عناصر الإنتاج في الخارج مساوية للصفر. أما إذا كانت قيمة عوائد عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين في الخارج اكبر من قيمة عناصر الإنتاج المستحقة للأجانب في الداخل يزيد الناتج القومي عن الناتج المحلي، وهي حالة كون صافي عوائد خدمات عناصر الإنتاج في الخارج موجبة. وفي حالة كون قيمة عوائد عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين في الخارج اقل من قيمة عوائد عناصر الإنتاج المستحقة للأجانب في الداخل يقل الناتج القومي عن الناتج المحلي، وهذا في حالة كون صافي عوائد خدمات عناصر الإنتاج في الخارج سالبة. وهذا معناه أن الناتج القومي قد يزيد أو يقل أو يساوي الناتج المحلي، حسب قيمة صافي عوائد خدمات عناصر الإنتاج في الخارج.

2-3 : الدخل القومي

2-3-1: مفهوم الدخل القومي :

يعرف الدخل القومي على أنه " **مجموع دخول أفراد المجتمع سواء تحققت هذه الدخول داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية عادة سنة**" . ويقصد بأفراد المجتمع المواطنين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين الذين يحملون جنسية الدولة سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو في خارجها.

2-3-2: قياس الدخل القومي:

يتم قياس الدخل القومي لدولة ما بحصر أفراد المجتمع سواء كانوا أفراد طبيعيين أو مشروعات أو حكومة، وبعد ذلك يتم جمع هذه الدخول لقياس الدخل القومي مع تفادي التكرار الحسابي. وفيما يلي توضيح المقصود بكل من دخل الفرد الطبيعي ودخل المشروع ودخل الحكومة. وذلك علي النحو التالي :

1- **دخل الفرد الطبيعي** : يتمثل في "**مجموع المبالغ النقدية التي يتسلمها أو يحصل عليها الفرد مقابل ملكية عناصر الإنتاج خلال فترة زمنية معينة ويستطيع التصرف فيها دون أن يصبح أفقر مما كان عليه في بداية الفترة**".

ويلاحظ على هذا التعريف ما يلي:

أ- إذا كان دخل الفرد في صورة عينية يتم تحويله إلى صورة نقدية وحسابه ضمن الدخل الفردي.

ب- القرض الذي يحصل عليه الفرد من أحد البنوك لا يعتبر دخلاً له، لأنه يؤدي إلى زيادة التزاماته، ومن ثم يجعل الفرد أفقر مما كان عليه في بداية فترة قياس الدخل.

ج- إذا قام الفرد بسحب رصيده النقدي والفوائد عليه من أحد البنوك، فإن سحب الرصيد النقدي لا يعتبر دخلاً للفرد، لأنه يؤدي إلى نقص أصوله، ومن ثم يجعل الفرد أفقر مما كان عليه في بداية فترة قياس الدخل. أما الفوائد على الرصيد النقدي تعتبر دخلاً للفرد،

لأنها تقابل ملكيته لرأس المال المتمثل في الوديعة لدى البنك قبل السحب.

د- القيمة النقدية للأصول المباعة لا تعتبر دخلاً للفرد لأنها تجعل الفرد أفقر مما كان عليه في بداية فترة قياس الدخل. ولكن الزيادة أو النقص عن تلك التكلفة التاريخية يعتبر دخلاً.

هـ- المدفوعات التحويلية من الحكومة للأفراد مثل المعاشات والمنح والإعانات لا تعتبر دخلاً للفرد، ولكنها إيراداً للأفراد حيث أنها تزيد من قدرتهم على الإنفاق ولكنها لا تعكس إنتاجا حقيقياً لهم خلال فترة قياس الدخل.

يتضح مما سبق، أن دخل الفرد لابد أن يأتي عن طريق عمل الفرد أو عن طريق تأجيره عناصر الإنتاج التي يمتلكها، وبذلك يكون الدخل الفردي مختلفاً عن إيرادات الفرد التي تضم أيضاً الهبة أو المعاش أو المعونة مثل معونة البطالة.

ولذلك فإن دخل الفرد الطبيعي يأخذ الصورة التالية: **أجور وفوائد وإيجارات وأرباح وحصص (أرباح موزعة على المساهمين).**

2- **دخل المشروع:** يتمثل في "**مجموع المبالغ النقدية التي يتسلمها أو يحصل عليها المشروع خلال فترة زمنية معينة دون الإساءة لمركزه المالي**". بمعنى عدم زيادة التزاماته أو نقص أصوله. ويتكون دخل المشروع أساسا من الأرباح، وهي عبارة عن الفرق بين قيمة المبيعات وتكلفتها.

ويلاحظ أن الزيادة في قيمة المخزون السلعي لدى المشروع في أحد السنوات تعتبر إيرادا عينياً لهذا المشروع، وتقدر قيمته بالأسعار الجارية، وتحتسب ضمن دخل المشروع، ومن ثم تدخل في حساب الدخل القومي، وتؤدي إلى زيادة قيمة إنتاجه وتكون مؤشراً لانخفاض حركة النشاط الاقتصادي، ولكنها لا تعني بالضرورة حالة الركود الاقتصادي. وهذه الظاهرة تعد مؤشراً يعتد به القائمون على وضع السياسة الاقتصادية.

ومما سبق يتضح أن دخل المشروع يأخذ أحد الصور التالية:

الفوائد، والإيجارات، والأرباح، والحصص.

3 – **دخل الحكومة** : وهو عبارة عن "**مجموع المبالغ النقدية التي تتسلمها أو تحصل عليها الحكومة وتستطيع التصرف فيها دون الإساءة إلى مركزها المالي**". بمعنى عدم زيادة الدين العام أو نقص الأصول المملوكة للدولة. ودخل الحكومة أساساً من الضرائب، وذلك بالإضافة إلى بعض مصادر الإيرادات الأخرى مثل الرسوم والإتاوات، بالإضافة إلى مبالغ محققة من الملكيات العامة للدولة من القيام بعض أوجه النشاط التجاري.

وبعد استعراض البنود المختلفة من الدخول التي يحصل عليها أفراد المجتمع يبرز التساؤل التالي: **هل إذا قمنا بجمع دخل الفرد ودخل المشروع ودخل الحكومة نحصل على الدخل القومي بصورة دقيقة وبدون تكرار حسابي؟** الإجابة بالنفي، لأن هذه العملية سوف تتضمن تكراراً في حساب بعض البنود. فالضرائب وحصص الأرباح

الموزعة في حالة جمع الدخول المحققة لأفراد المجتمع يكون قد تم حسابها مرتين. فإضافة الضرائب (دخل الحكومة) إلى الدخول الفردية ودخول المشروعات بدون اقتطاع الضرائب سوف يؤدي إلى حساب قيمة الضرائب مرتين.

وانطلاقاً مما سبق، فإن التكرار الحسابي يظهر في الضرائب والحصص، ولتفادي التكرار الحسابي نبقى فقط على الدخول التي حققها العمل وعناصر الإنتاج الأخرى، وهذا معناه أن الدخل القومي هو مجموع الدخول التي يحصل عليها ملاك عناصر الإنتاج في المجتمع خلال فترة زمنية عادة سنة. أي أن:

الدخل القومي = مجموع عوائد عناصر الإنتاج =
= الأجور + الفوائد + الإيجارات + الأرباح.

مثال: في النموذج السابق المبسط للاقتصاد الزراعي بافتراض أن قطاعات النشاط الإنتاجي وهي: المزارع والمطاحن والمخابز. وأن المزارع قامت بإنتاج قمح قيمته 300 وحدة نقدية. وذلك باستخدام عناصر الإنتاج ودفعت أجوراً وفوائد وإيجارات قدرها على التوالي 80 ، 60 ، 40 والمطاحن حولت القمح إلى دقيق قيمته 500 وحدة نقدية، وذلك باستخدام عناصر الإنتاج ودفعت لها أجوراً وفوائد وإيجارات قدرها على التوالي 50 ، 50 ، 30 وحدة نقدية، والمخابز حولت الدقيق إلى خبز كسلعة نهائية قيمته 1000 وحدة وذلك باستخدام عناصر الإنتاج ودفعت لها أجوراً وفوائد وإيجارات قدرها على التوالي 170، 90 ، 30 وحدة نقدية.

المطلوب: 1- حساب ربح كل من المزارع والمطاحن والمخابز.

2- قياس الدخل القومي.

الحل:

أ- ربح المزارع = القيمة المضافة – الأجور والفوائد والإيجارات

= 300 – (80 + 60 + 40) =

= 300 – 180 = 120 وحدة نقدية

ربح المطاحن = 200 – (50 + 50 + 30) =

= 200 – 130 = 70 وحدة نقدية

ربح المخابز = 500 – (170 + 90 + 30)

= 500 – 290 = 210 وحدة نقدية

2- الدخل القومي = الأجور + الفوائد + الإيجارات + الأرباح

إجمالي الأجور= أجور المشروع أ + أجور المشروع ب + أجور المشروع ج

= 80 + 50 + 170 = 300 وحدة نقدية

إجمالي الفوائد = 60 + 50 + 90 = 200 وحدة نقدية

إجمالي الإيجارات = 40 + 30 + 30 = 100 وحدة نقدية

إجمالي الأرباح = 120 + 70 + 210 = 400 وحدة نقدية

الدخل القومي = 300 + 200 + 100 + 400 = 1000 وحدة نقدية

إن قياس الدخل القومي والذي بلغ 1000 وحدة نقدية يمثل مجموع عوائد عناصر الإنتاج، والذي يساوي الناتج القومي وهو ما سبق قياسه (1000 وحدة نقدية) ، وهو أيضاً مجموع القيم المضافة. ومن ثم فإن القيمة المضافة تساوي مجموع عوائد عناصر الإنتاج وبالتالي، يتطابق الناتج القومي مع الدخل القومي.

2-3-3: الدخل القومي والدخل المحلي:

يتمثل الدخل المحلي لدولة ما في "**مجموع دخول الأفراد المقيمين داخل الدولة سواء كانوا مواطنين أو أجانب خلال فترة زمنية عادة سنة**" أما الدخل القومي فيشمل " **مجموع دخول أفراد المجتمع سواء تحققت هذه الدخول داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية عادة سنة**". ولذلك يختلف الدخل القومي عن الدخل المحلي كما يتضح من المعادلة التالية:

الدخل القومي= الدخل المحلي + دخول المواطنين في الخارج – دخول الأجانب في الداخل

ومن هذه المعادلة يتضح أنه ليس من الضروري أن يتساوى الدخل القومي لدولة ما مع الدخل المحلي لها، إلا إذا تساوت دخول المواطنين في الخارج مع دخول الأجانب في الداخل. أما إذا كانت دخول المواطنين في الخارج اكبر من دخول الأجانب في الداخل يكون الدخل القومي أكبر من الدخل المحلي. وفي حالة كون دخول المواطنين في الخارج أقل من دخول الأجانب في الداخل يصبح الدخل القومي أقل من الدخل المحلي.ولذا فإن الدخل القومي قد يزيد أو يقل أو يتساوى مع الدخل المحلي وفقاً لصافي الدخول المحققة في الخارج.

2-4 : الإنفاق القومي

2-4-1: مفهوم الإنفاق القومي:

يقصد بالإنفاق القومي " **مجموع إنفاق أفراد المجتمع على السلع والخدمات النهائية سواء كانوا في داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية عادة سنة**" ، كذلك يتمثل الإنفاق القومي في " **مجموع الإنفاق على مكونات الناتج القومي**" . وهذا يعني أنه يجب أن يأخذ في الاعتبار فقط الإنفاق النهائي عند حساب الإنفاق القومي، لتفادي حدوث التكرار الحسابي عند قياسه.

2-4-2: قياس الإنفاق القومي:

يتم قياس الإنفاق القومي لدولة ما باستخدام طريقة الإنفاق النهائي. وفقاً لهذه الطريقة يقاس الإنفاق القومي على أساس أنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية. ويعرف الإنفاق النهائي بأنه " **الإنفاق على أي سلعة أو خدمة تم إنتاجها باستخدام عناصر إنتاج وطنية ولا يتكرر الإنفاق عليها مرة أخرى خلال فترة القياس**" .

والآن نتساءل عن مكونات الإنفاق النهائي، بمعنى ما هي السلع والخدمات التي يعتبر الإنفاق عليها إنفاقاً نهائياً؟

وتتمثل مكونات الإنفاق النهائي فيما يلي:

1- الإنفاق الاستهلاكي على السلع غير المعمرة كالمأكولات أو السلع المعمرة مثل الأدوات الكهربائية.

2- الإنفاق الاستثماري على السلع الإنتاجية أو الرأسمالية الوطنية الجديدة دون القديمة، لأن الإنفاق على السلع الإنتاجية القديمة لا يمثل إضافة إلى رصيد رأس مال المجتمع ولكنه مجرد انتقال ملكية هذه السلع من فرد إلى آخر داخل نفس المجتمع.

3- الإنفاق الاستثماري على السلع الإنتاجية أو الرأسمالية الأجنبية الجديدة والقديمة، وكذلك الإنفاق على شراء الأوراق المالية الأجنبية من سندات وأسهم وأوراق مالية أجنبية، يعد إنفاقا نهائياً لأنها تمثل إضافة إلى رصيد رأس مال المجتمع. أما بالنسبة لشراء أسهم وسندات وأوراق مالية حكومية متداولة في السوق المحلية فإنها لا تعد إنفاقاً نهائياً، حيث تمثل مجرد نقل ملكية هذه الأصول المالية بين أفراد المجتمع.

4- الإنفاق الضمني على الإضافة إلى مخزون آخر الفترة من المواد الأولية والسلع الوسيطة والنهائية، لأنه تم إنتاجه باستخدام عناصر إنتاج وطنية، ولا يتكرر الإنفاق عليه مرة أخرى خلال فترة قياس الإنفاق القومي.

5- إنفاق الأجانب على السلع والخدمات المنتجة محلياً في شكل إنفاق على صادرات الدولة سواء كانت مواد أولية أو سلع وسيطة أو سلع نهائية لأنه تم إنتاجها باستخدام عناصر إنتاج وطنية ولا يتكرر الإنفاق عليها مرة أخرى خلال فترة قياس الإنفاق القومي داخل نفس الدولة.

6- الإنفاق الحكومي سواء كان إنفاق استهلاكي أو استثماري يعامل على اعتباره إنفاقا نهائيا، ومن ثم تدخل قيمته في حساب الإنفاق

القومي وجدير بالذكر أن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي ليس كله إنفاقا نهائياً، بل يوجد منه ما يتمثل في المدفوعات التحويلية في صورة معاشات وإعانات لا يدخل في حساب الإنفاق النهائي، حيث يتكرر إنفاقه مرة أخرى خلال فترة قياس الإنفاق القومي من قبل أفراد المجتمع.

2-4-3: الإنفاق القومي والإنفاق المحلي:

الإنفاق المحلي هو عبارة عن " **الإنفاق على السلع والخدمات النهائية داخل الدولة سواء قام بالإنفاق مواطنون أو أجانب خلال فترة زمنية عادة سنة**". أما الإنفاق القومي فيتمثل في " **إنفاق أفراد المجتمع على السلع والخدمات النهائية سواء كانوا في داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية عادة سنة**". ولذلك يختلف الإنفاق القومي عن الإنفاق المحلي كما يتضح من المعادلة التالية:

الإنفاق القومي = الإنفاق المحلي + إنفاق المواطنين في الخارج – إنفاق الأجانب في الداخل

ومن هذه المعادلة يتضح أنه ليس من الضروري أن يتعادل أو يتساوي الإنفاق القومي مع الإنفاق المحلي إلا إذا تساوى إنفاق المواطنين في الخارج مع إنفاق الأجانب في الداخل. أما إذا كان إنفاق المواطنين في الخارج اكبر من إنفاق الأجانب في الداخل يكون الإنفاق القومي أكبر من الإنفاق المحلي. وفي حالة كون إنفاق المواطنين في الخارج أقل من إنفاق الأجانب في الداخل يصبح الإنفاق القومي أقل من الإنفاق المحلي.ولذا فإن الإنفاق القومي قد يزيد أو يقل أو يتساوى مع الإنفاق المحلي وفقاً لصافي الإنفاق في الخارج.

2-5 : القيم النقدية والقيم الحقيقية للدخل والناتج والإنفاق

2-5-1: الدخل القومي النقدي و الدخل القومي الحقيقي:

يتمثل الدخل القومي النقدي في " **مجموع دخول أفراد المجتمع في صورة دخول نقدية**"، أما الدخل القومي الحقيقي فهو عبارة عن " **كمية السلع والخدمات النهائية التي يحصل عليها أفراد المجتمع بإنفاق دخولهم النقدية**"، أي أن:

$$\text{الدخل القومي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل القومي النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

ومن المعادلة السابقة نجد أن تغير الدخل القومي الحقيقي يتوقف على تغير كل من الدخل القومي النقدي والمستوى العام للأسعار، وبناء على ذلك يمكن عرض عدة حالات توضح العلاقة بين الدخل القومي الحقيقي والدخل القومي النقدي من أهمها :

1- إذا ارتفع الدخل القومي النقدي بنسبة 10% وارتفع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة 10% يظل الدخل القومي الحقيقي ثابتاً.

2- إذا انخفض الدخل القومي النقدي بنسبة 20% وانخفض المستوى العام للأسعار بنفس النسبة 20% يظل الدخل القومي الحقيقي ثابتاً.

3- إذا ارتفع الدخل القومي النقدي بنسبة 21% وارتفع المستوى العام للأسعار بنسبة أقل ولتكن 10% يزيد الدخل القومي الحقيقي بنسبة 11%.

4- إذا انخفض الدخل القومي النقدي بنسبة 19% وانخفض المستوى العام للأسعار بنسبة أقل ولتكن 10% يقل الدخل القومي الحقيقي بنسبة 9% . ويوضح الجدول رقم (2-1) هذه الحالات وذلك بافتراض أن الوضع الأصلي كان فيه الدخل القومي 100 وحدة نقدية وكان المستوى العام للأسعار 10 وحدات نقدية، لذلك كان الدخل القومي الحقيقي 10 وحدات.

جدول (2-1) العلاقة بين الدخل القومي الحقيقي والنقدي

بيان	الوضع الأصلي	الحالة الأولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة	الحالة الرابعة
الدخل القومي النقدي	**100**	**110**	**80**	**121**	**81**
المستوى العام للأسعار	**10**	**11**	**8**	**11**	**9**
الدخل القومي الحقيقي	**10**	**10**	**10**	**11**	**9**

وتعد قيمة كل من الدخل القومي النقدي والحقيقي مؤشراً هاماً لواضعي السياسة الاقتصادية، فتطور القيم الحقيقية يعكس حالة مستوى المعيشة، بينما القيم النقدية وتطورها تعكس حالة الاقتصاد بالنسبة للتغيرات في الأسعار من حيث التضخم والانكماش.

2-5-2:الناتج القومي النقدي والناتج القومي الحقيقي:

فالناتج القومي النقدي عبارة عن " **مجموع قيم السلع والخدمات النهائية مقومة بالأسعار السوقية (الجارية) لهذه السلع والخدمات**" . ولذلك

يتأثر الناتج القومي النقدي بعاملين هما كمية السلع والخدمات النهائية وأسعارها السوقية أو الجارية. أما الناتج القومي الحقيقي فهو عبارة عن "**مجموع قيم السلع والخدمات النهائية مقومة بالأسعار الثابتة (الحقيقية)**" ، ولذا يتأثر الناتج القومي الحقيقي بكمية السلع والخدمات النهائية فقط. وانطلاقا من ذلك، فحتى يمكننا التعرف على معدل النمو الحقيقي في الاقتصاد القومي فإن ما يهمنا هو التغير في كمية السلع والخدمات النهائية وليس أسعارها، أي الناتج القومي الحقيقي، وليس النقدي.

2-5-3:الإنفاق القومي النقدي و الإنفاق القومي الحقيقي:

يتمثل الإنفاق القومي النقدي في " **مجموع قيم السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعارها السوقية**" أي بأسعار سنة المقارنة. أما الإنفاق القومي الحقيقي فهو " **مجموع قيم السلع والخدمات النهائية بأسعار سنة الأساس**" ، أي بالأسعار الثابتة.

2-6 تطابق الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي

تم في هذا الفصل استعراض الطرق المختلفة لقياس كل من الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي، والتي تقيس مستوى النشاط الاقتصادي للدولة. ولذلك فإن المقاييس الثلاثة لابد وأن تعطي في النهاية نفس النتيجة وهذا ما يؤكده مراجعة المثالين السابقين لقياس الناتج القومي والدخل القومي وهذا ما يوضحه جدول (2-2) التالي:

جدول (2–2) تطابق الناتج القومي والدخل القومي

بيان النشاط	قيمة الإنتاج	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة	الأجور	الفوائد	الإيجار	الأرباح	دخل كل مشروع
المزارع	300	صفر	300	80	60	40	120	300
المطاحن	500	300	200	50	50	30	70	200
المخابز	1000	500	500	170	90	30	210	500
الإجمالي	1700	700	1000	300	200	100	400	1000

ويلاحظ من الجدول(2–2) أن **الناتج القومي** عبارة عن مجموع القيم المضافة للمشرعات الثلاثة والذي يساوي 1000 وحدة نقدية. ويتمثل **الدخل القومي** في مجموع عوائد عناصر الإنتاج، أي مجموع الأجور والفوائد والإيجارات والأرباح والذي يساوي 1000 وحدة نقدية، ومن ثم يتطابق الناتج القومي مع الدخل القومي من جهة نظر الحسابات القومية. كذلك فإن **الإنفاق القومي** هو إنفاق أصحاب الدخول أي إنفاق الدخل القومي على المنتجات النهائية وهي منتجات المشروع (ج) وتساوي 1000 وحدة نقدية، وهكذا يتطابق الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي، وتتحقق المتطابقة التالية:

الناتج القومي ≡ الدخل القومي ≡ الإنفاق القومي

وسوف يم استخدام هذه التطابق في توضيح الحالات المختلفة لنماذج التدفق الدائري للاقتصاد القومي بداية من اقتصاد مبسط يتكون فقط من قطاعين، حتى الوصول إلى اقتصاد مفتوح يتكون من جميع قطاعات الاقتصاد القومي. وهذا ما يوضحه الفصل الثالث الخاص بالتدفق الدائري وقطاعات المجتمع.

2-7 : الخلاصة

تم في هذا الفصل قياس مستوى النشاط الاقتصادي لدولة ما باستخدام ثلاثة مؤشرات هي:

- **الناتج القومي** : ويتمثل في "مجموع السلع والخدمات النهائية التي يقوم بإنتاجها أفراد المجتمع سواء في داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية عادة سنة. **ومن أهم المشاكل التي تواجه عملية قياس الناتج القومي ما يلي:** عدم تجانس وحدات السلع والخدمات النهائية، وتحديد قيمة الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة لأفراد المجتمع، وتحديد قيمة بعض الخدمات الخاصة الناتجة عن ملكية الأصل المستفاد منه، وحساب قيمة بعض الخدمات التي لا تمر من خلال السوق، وحساب قيمة الاستهلاك الذاتي للمنتجين. ويتم **قياس الناتج القومي** بأسلوبين **أولهما طريقة المنتج النهائي:** وفقاً لهذه الطريقة يتم قياس الناتج القومي على أساس حساب قيم جميع السلع والخدمات النهائية فقط. ويعرف المنتج النهائي بأنه " أي سلعة أو خدمة يتم إنتاجها باستخدام عناصر إنتاج وطنية ولا تستخدم مرة أخرى في إنتاج سلع أخرى خلال فترة قياس الناتج القومي". يتكون المنتج النهائي من: السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية ومخزون آخر الفترة والصادرات والخدمات العامة، وبالتالي تم استبعاد السلع الإنتاجية التي أنتجت واستخدمت خلال فترة القياس. كذلك توجد بعض السلع لا تعتبر منتجاً نهائياً وهي المواد الأولية والسلع الوسيطة والسلع المستوردة ومخزون أول الفترة. **ثانيهما : طريقة القيمة المضافة:** وفقاً لهذه الطريقة يتم قياس الناتج القومي على أساس أنه مجموع قيم ما أضافته كل قطاعات النشاط الاقتصادي خلال فترة قياس الناتج القومي. **ويختلف**

الناتج القومي عن الناتج المحلي: ولكن ليس من الضروري أن يتساوى الناتج القومي لدولة ما مع الناتج المحلي لهذه الدولة إلا إذا تساوت قيمة عوائد عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين في الخارج مع عوائد عناصر الإنتاج المستحقة للأجانب في الداخل. أي عندما يكون صافي عوائد خدمات عناصر الإنتاج في الخارج مساوية للصفر.

- **الدخل القومي** : يعرف على أنه " مجموع دخول أفراد المجتمع سواء تحققت هذه الدخول داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية عادة سنة". **ويقاس الدخل القومي** لدولة ما بحصر دخول أفراد المجتمع سواء كانوا أفراداً طبيعيين أو مشروعات أو حكومة. ويتمثل **دخل الفرد الطبيعي** في "مجموع المبالغ النقدية التي يتسلمها أو يحصل عليها الفرد مقابل ملكية عناصر الإنتاج خلال فترة زمنية معينة ويستطيع التصرف فيها دون أن يصبح أفقر مما كان عليه في بداية الفترة". بينما يتمثل **دخل المشروع:** في "مجموع المبالغ النقدية التي يتسلمها أو يحصل عليها المشروع خلال فترة زمنية معينة دون الإساءة لمركزه المالي". ويقصد **بدخل الحكومة** "مجموع المبالغ النقدية التي تتسلمها أو تحصل عليها الحكومة وتستطيع التصرف فيها دون الإساءة إلى مركزها المالي". وهذا معناه أن الدخل القومي هو مجموع الدخول التي يحصل عليها ملاك عناصر الإنتاج في المجتمع خلال فترة زمنية عادة سنة. أي أنه مجموع عوائد عناصر الإنتاج . المتمثلة في الأجور، والفوائد، والإيجارات، والأرباح. **ويختلف الدخل القومي عن الدخل المحلي** ولكن ليس من الضروري أن يتساوى الدخل القومي لدولة ما مع الدخل المحلي لها، إلا إذا تساوت دخول المواطنين في الخارج مع دخول الأجانب في الداخل.

- **الإنفاق القومي:** ويتمثل في "مجموع إنفاق أفراد المجتمع على السلع والخدمات النهائية سواء كانوا في داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية عادة سنة". ويتم قياسه لدولة ما باستخدام طريقة الإنفاق النهائي. وتتمثل مكوناته في: الإنفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة وغير المعمرة. والإنفاق الاستثماري على السلع الإنتاجية الوطنية الجديدة دون القديمة، والأجنبية الجديدة والقديمة. والإنفاق الضمني على الإضافة إلى مخزون آخر الفترة، والإنفاق الأجنبي على الصادرات، والإنفاق الحكومي. **ويختلف الإنفاق القومي عن الإنفاق المحلي ولكن** ليس من الضروري أن يتعادل أو يتساوي الإنفاق القومي مع الإنفاق المحلي إلا إذا تساوى إنفاق المواطنين في الخارج مع إنفاق الأجانب في الداخل.

- **القيم النقدية والقيم الحقيقية للدخل والناتج والإنفاق:** يتمثل الدخل القومي النقدي في "**مجموع دخول أفراد المجتمع في صورة دخول نقدية**"، أما الدخل القومي الحقيقي فهو عبارة عن " **كمية السلع والخدمات النهائية التي يحصل عليها أفراد المجتمع بإنفاق دخولهم النقدية**". في حين يتمثل الناتج القومي النقدي في " **مجموع قيم السلع والخدمات النهائية مقومة بالأسعار السوقية (الجارية) لهذه السلع والخدمات**" أما الناتج القومي الحقيقي فهو عبارة عن "**مجموع قيم السلع والخدمات النهائية مقومة بالأسعار الثابتة.** بينما يتمثل **الإنفاق القومي النقدي** في "**مجموع قيم السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعارها السوقية**" أي بأسعار سنة المقارنة. أما الإنفاق القومي الحقيقي فهو "**مجموع قيم السلع والخدمات النهائية بأسعار سنة الأساس**".

2-8 : نماذج الأسئلة :

السؤال الأول : أذكر دون أن تشرح :

1 – المشاكل التي تواجه قياس الناتج القومي.

2 – طرق قياس الناتج القومي .

3 – مكونات المنتج النهائي .

4 – مكونات الإنفاق القومي .

السؤال الثاني : أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير :

1 – يظل الدخل القومي الحقيقي ثابتاً بالرغم من زيادة الدخل القومي النقدي بنسبة 15%. .

2 – قد يتساوى الناتج القومي مع الناتج المحلى لدولة ما.

3 – دائما يتساوى الدخل القومي مع الدخل المحلى لدولة ما.

4 – في بعض الحالات يتم اعتبار المواد الأولية والسلع الوسيطة ناتجاً قومياً .

الفصل الثالث

التدفق الدائري وقطاعات المجتمع

3-1 : مقدمة

إن الناتج القومي ما هو إلا تيار جارى من السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية محددة عادة سنة، وهذا التيار العيني من السلع والخدمات يقابله تيار نقدي من الإنفاق على تلك السلع والخدمات المختلفة التي يتم إنتاجها في نفس الوقت. ويتطلب توفير هذا الناتج القومي استخدام خدمات عناصر الإنتاج المختلفة ومزجها بالطريقة التي تؤدى إلى ظهور المنتجات النهائية المختلفة ويحصل أصحاب عناصر الإنتاج على عائد نقدي مقابل ما يقدمونه إلى القطاع الإنتاجي من خدمات مختلفة. ومجموع هذه العوائد هو الدخل القومي. وحتى يمكننا فهم العلاقة بين كل من الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي فإن ذلك يتطلب معرفة علاقات التشابك بين قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة، وهو الأمر الذي يتم من خلال فكرة التدفق الدائري لتيار الدخل.

ويقصد بالتدفق الدائري لتيار الدخل أن تيار الدخل الذي يحصل عليه أصحاب عناصر الإنتاج من أفراد القطاع العائلي يتدفق مرة أخرى للمنتجين في القطاع الإنتاجي في شكل إنفاق على الناتج القومي، ثم يعود مرة ثانية ويتدفق من القطاع الإنتاجي إلى القطاع العائلي في صورة سلع وخدمات وهكذا يعود مرة أخري إلى قطاع الإنتاج في شكل إنفاق وهكذا يتم بصورة مستمرة. ومعنى ذلك أنه عند البدء من أي نقطة أو مرحلة في النشاط الاقتصادي تستكمل دائرة النشاط بالعودة مرة ثانية إلى نفس النقطة.

و سنوضح في هذا الفصل النقاط التالية :

- قطاعات الاقتصاد القومي.
- النموذج الأول للتدفق الدائري لتيار الدخل.
- النموذج الثاني للتدفق الدائري لتيار الدخل.
- النموذج الثالث للتدفق الدائري لتيار الدخل.
- النموذج الرابع للتدفق الدائري لتيار الدخل.
- الخلاصة.
- نماذج الأسئلة.

2-3 : قطاعات الاقتصاد القومي

يتكون النموذج الموسع للاقتصاد القومي من خمس قطاعات هي القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي وقطاع المؤسسات المالية، القطاع الحكومي، وقطاع العالم الخارجي. **فما هو المقصود بكل من هذه القطاعات وما دور كل منها في النشاط الاقتصادي؟** وسنقدم هنا الإجابة علي هذا السؤال باختصار:

1 – **القطاع العائلي:** ويعرف أيضاً بقطاع العائلات أو القطاع المنزلي وأيضاً قطاع المستهلكين، وهو يتكون من جميع أفراد المجتمع الذين تضمهم سمات مشتركة تتركز في سلوك الاستهلاك وملكية عناصر الإنتاج. ويمتلك هذا القطاع خدمات عناصر الإنتاج المختلفة مثل

العمل ورأس المال والأرض والتنظيم. فبالنظر إلى أفراد المجتمع نجدهم كمستهلكين من ناحية، وفي نفس الوقت يمتلك كل فرد منهم عنصراً أو أكثر من عناصر الإنتاج. فعلى سبيل المثال يكون الفرد قادراً على العمل و/أو يمتلك قطعة من الأرض و/أو يمتلك رصيداً من رأس المال يمكن أن يستثمره بنفسه أو يقوم بإقراضه للغير للاستثمار. ويقوم أفراد القطاع العائلي بتأجير هذه الخدمات لقطاع الأعمال مقابل الحصول على الدخل في صورة عوائد عناصر الإنتاج، وتتمثل في الأجور والفوائد والأرباح والريع. ويقوم القطاع العائلي بالتصرف في الدخل إما بإنفاقه على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية التي ينتجها القطاع الإنتاجي أو بالامتناع عن الاستهلاك أي بالادخار.

2 – **القطاع الإنتاجي** : و يسمى هذا القطاع عادة ما قطاع الأعمال أو قطاع المؤسسات، ويتألف من جميع الوحدات الإنتاجية في المجتمع سواء كانت وحدات إنتاج زراعي أو إنتاج صناعي أو وحدات لتقديم خدمات مختلفة لأفراد المجتمع. ويقوم القطاع الإنتاجي بتوظيف الخدمات التي يشتريها أو يستأجرها من القطاع العائلي في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات النهائية التي يبيعها لأفراد القطاع العائلي، ويحصل مقابل ذلك على إيرادات ثمناً لمبيعاته من السلع والخدمات النهائية. ويتحقق توازن هذا القطاع بالمساواة بين التدفق النقدي منه وإليه .

3 – **قطاع المؤسسات المالية:** ويتألف هذا القطاع من البنوك وشركات التأمين والوسطاء الماليين، وتقوم هذه المؤسسات بإصدار أصول مالية مباشرة في شكل أسهم وسندات أو أصول مالية غير مباشرة في شكل شهادات ادخار وشهادات استثمار لتحصل على فائض الوحدات ذات الفائض (في صورة مدخرات) وتقوم بإعادة إقراضها للوحدات ذات

العجز (في صورة استثمارات) . ويترتب على وجود قطاع المؤسسات المالية ظهور الادخار كتسرب من تيار الدخل يذهب إلى قطاع المؤسسات المالية والتي تعيد ضخه إلى تيار الدخل في صورة استثمارات كإضافة إلى تيار الدخل. وشرط التوازن الخاص بقطاع المؤسسات المالية هو تساوى الادخار مع الاستثمار.

4 – **القطاع الحكومي** : ويتكون هذا القطاع من جميع وحدات القطاع الحكومي والمشروعات العامة الحكومية، ويقوم هذا القطاع بتقديم الخدمات العامة مثل الدفاع والأمن والعدالة والمرافق العامة لأفراد المجتمع، ويتطلب قيام الحكومة بإنتاج هذه الخدمات تأجير بعض خدمات عناصر الإنتاج من القطاع العائلي مثل تشغيل عدد من الموظفين والعمال. ومن ناحية أخرى تقوم الحكومة بالإنفاق على بعض السلع والخدمات التي يقوم بإنتاجها القطاع الإنتاجي مثل السيارات والأثاث، وهذه النفقات وغيرها تندرج تحت ما يسمى بالإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المختلفة .

وتعد **الضرائب** المصدر الرئيسي والتقليدي للإيرادات الحكومية والتي تستخدمها في تمويل نفقاتها. وتقوم الحكومة بفرض نوعين رئيسيين من الضرائب: **أولهما** الضرائب على الدخل والإنتاج وتعرف بالضرائب المباشرة، **وثانيهما** الضرائب على الإنفاق وتعرف بالضرائب غير المباشرة. وتسهم الضرائب غير المباشرة في معظم الدول النامية بنسبة مرتفعة من إجمالي إيرادات الحكومة من الضرائب الكلية، ومن أشهر أنواع الضرائب غير المباشرة ضريبة المبيعات. ويترتب على وجود القطاع الحكومي في نموذج التدفق الدائري ظهور الضرائب كتسرب

من تيار الدخل يذهب إلى القطاع الحكومي كتحويل من دخل القطاعات الاقتصادية الأخرى، والذي يعيد ضخه إلى تيار الدخل في صورة إنفاق حكومي كإضافة. ويتمثل شرط التوازن في هذا القطاع في تساوى الضرائب كإيرادات حكومية مع الإنفاق الحكومي، أي تحقق توازن الميزانية العامة .

5 – **قطاع التجارة الخارجية** : يتكون هذا القطاع من الوحدات الاقتصادية التي تقوم بعمليات الاستيراد والتصدير من وإلى العالم الخارجي. والاستيراد هو عبارة عن تسرب من تيار الدخل القومي إلى الخارج تماماً مثل الادخار، ذلك أن عمليات الاستيراد تتضمن إنفاقاً من أصحاب الدخول الوطنية على سلع منتجة خارج المجتمع، وبالتالي تكون نتيجتها حصول المنتجين الأجانب على جزء من تيار الدخل الذي تدفق أصلاً من قطاع الإنتاج القومي. أما الصادرات فهي على العكس من ذلك تمثل إضافة إلى تيار الدخل وذلك لأن عمليات التصدير تتضمن إنفاقاً من الأجانب على سلع أنتجها القطاع الإنتاجي القومي. فحصيلة الصادرات تعتبر إضافة إلى تيار الدخل تماماً مثل الاستثمار. وشرط توازن قطاع التجارة الخارجية منفرداً هو أن يتساوى تيار التسرب منه مع تيار الإضافة إليه، أي تساوي الإنفاق على الواردات مع حصيلة الصادرات. وهو ما يعرف بتوازن الميزان التجاري. أما إذا كانت قيمة الواردات أكبر من حصيلة الصادرات فيعنى ذلك وجود عجز في الميزان التجاري، وعلى العكس من ذلك إذا كانت حصيلة الصادرات أكبر من قيمة الواردات فيعنى ذلك وجود فائض في الميزان التجاري .

3-3 : النموذج الأول للتدفق الدائري لتيار الدخل (نموذج مبسط لاقتصاد مغلق في حالة توازن دائم):

ويتكون هذا النموذج من القطاعين الأساسيين في الاقتصاد القومي، وهما القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي، **ويعتمد هذا النموذج على الافتراضات التالية :**

1 – أن القطاع العائلي يقوم بإنفاق كل الدخل الذي يحصل عليه في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، أي أنه لا توجد أية مدخرات في هذا الاقتصاد المبسط .

2 – عدم وجود قطاع حكومي في هذا الاقتصاد المبسط، وبالتالي لا توجد ضرائب يدفعها القطاع العائلي أو القطاع الإنتاجي، كما لا توجد خدمات حكومية تستلزم توفير إنفاق حكومي على السلع والخدمات المختلفة .

3 – وجود اقتصاد مغلق، أي أن هذا الاقتصاد المبسط ليس له علاقة بالعالم الخارجي، فلا توجد أية مبادلات تجارية مع العالم الخارجي .

4 – يقوم القطاع الإنتاجي بإنتاج سلع وخدمات استهلاكية فقط، ولا ينتج سلعاً رأسمالية .

وبناء على الافتراضات الأربعة السابقة يوضح **شكل (3-1)** التالي نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل لاقتصاد مغلق في حالة توازن دائم .

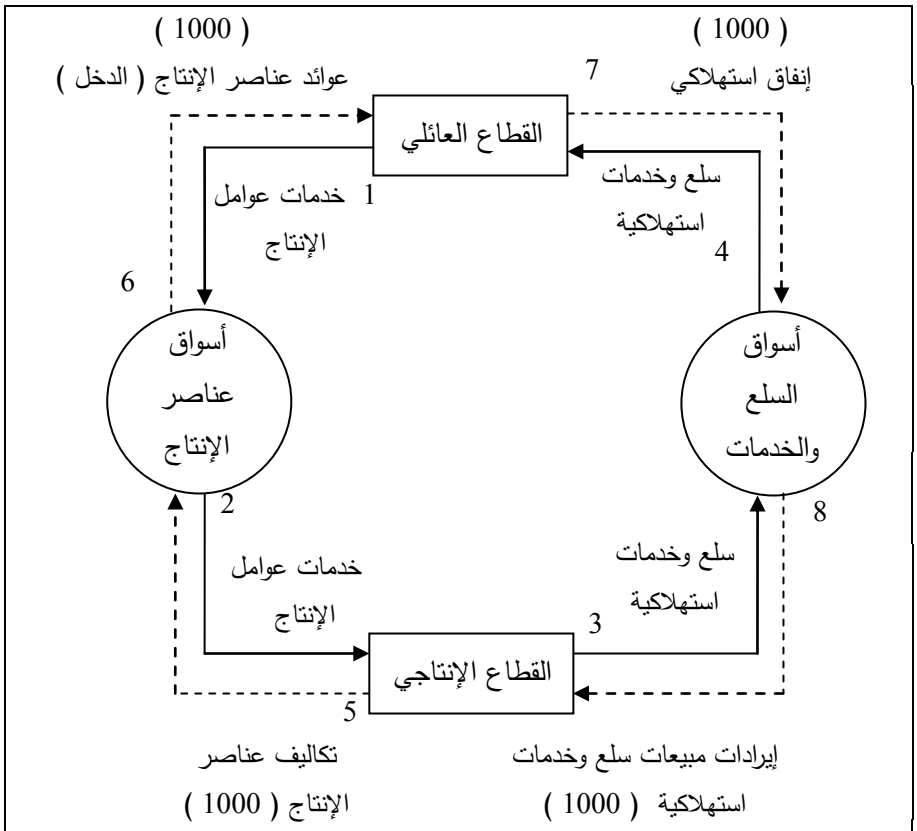

نموذج مبسط للتدفق الدائري لتيار الدخل لاقتصاد مغلق في حالة توازن دائم

شكل (3-1)

ويتضح من الشكل السابق وجود نوعين من التدفقات التي تتخذ شكلاً دائرياً مستمراً بين القطاع الإنتاجي والقطاع العائلي. أولهما التدفقات العينية وتدور في شكل خط متصل في عكس اتجاه حركة عقارب الساعة. وثانيهما التدفقات النقدية وتدور في شكل خط متقطع في اتجاه عقارب

الساعة، ويتم التعامل بين القطاعين في سوقين متمايزين: سوق لعناصر الإنتاج وسوق ثاني للمنتجات النهائية من السلع والخدمات، وسنشير إلي كل منها باختصار.

أولاً – التدفقات العينية: وهى تدور في عكس اتجاه عقارب الساعة (الخطوط المتصلة) وتبدأ من القطاع العائلي الذي يقوم بعرض وبيع خدمات عناصر الإنتاج التي يمتلكها إلى القطاع الإنتاجي. وذلك من خلال أسواق عناصر الإنتاج، وهذا ما يوضحه السهم رقم (1) في **شكل (3–1)**، ويحصل القطاع الإنتاجي على ما يحتاج إليه من خدمات عناصر الإنتاج المختلفة من أسواق عناصر الإنتاج (السهم رقم (2)). ويقوم القطاع الإنتاجي باستخدام عناصر الإنتاج التي حصل عليها بالطريقة التي تساعده على إنتاج السلع والخدمات التي يرغب في توفيرها والتي اختارت الوحدات الاقتصادية إنتاجها من خلال السوق، وطرحها في الأسواق الخاصة بالسلع والخدمات المختلفة (السهم رقم (3)). وبطرح المنتجات المختلفة من السلع والخدمات في السوق يستطيع القطاع العائلي أن يحصل على ما يحتاج إليه من سلع وخدمات من هذا السوق (السهم رقم (4)).

ويتضح مما سبق أن الأسهم من (1–4) توضح لنا التدفق العيني بين القطاعين الرئيسيين للاقتصاد القومي، أي التدفق الحقيقي من سلع وخدمات .

ثانياً – التدفقات النقدية: وهى تدور في اتجاه عقارب الساعة (الخطوط المتقطعة) فعندما يقوم القطاع الإنتاجي بشراء خدمات عناصر الإنتاج المختلفة من أسواق عناصر الإنتاج، يدفع مقابل ذلك مبالغ نقدية تمثل تكاليف الإنتاج، ويمثلها السهم رقم (5). وهذه المبالغ النقدية

يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج وتمثل عوائد ودخول بالنسبة لهم، والتي يمثلها السهم رقم (6). وإجمالي هذه العوائد يسمى بالدخل القومي. وهذه الدخول النقدية المختلفة في أيدي المستهلكين بالقطاع العائلي تمثل قوة شرائية يمكن استخدامها وإنفاقها على شراء السلع والخدمات المختلفة المتوفرة في أسواق السلع والخدمات (سهم رقم (7))، ومن ثم فإن إجمالي الإنفاق القومي يتجه بالكامل إلى أسواق السلع والخدمات ومنها للقطاع الإنتاجي مرة أخرى من خلال السهم رقم (8). وهذه التدفقات النقدية لها أهمية خاصة لأنها تمثل الناتج أو الدخل أو الإنفاق القومي في هذا الاقتصاد. وفي نموذج التدفق الدائري المبسط السابق لا توجد أية مدخرات عائلية أو مدخرات من جانب القطاع الإنتاجي، ولذلك لا توجد أية تسربات نقدية من دائرة التدفق النقدي، بل إن كل ما يحصل عليه أصحاب عناصر الإنتاج وبالتالي أفراد القطاع العائلي سيعود مرة أخرى بالكامل في صورة إيرادات إلى القطاع الإنتاجي. ويستخدم القطاع الإنتاجي هذه الإيرادات بالكامل في الإنفاق على شراء خدمات عناصر الإنتاج مرة أخرى فتعود هذه الأموال إلى القطاع العائلي في صورة دخول وهكذا يظل التدفق الدائري مستمراً دون تسربات أو إضافات عاكساً حالة توازن الدخل القومي ، والتي تعنى ثبات الدخل في هذا النموذج ، ويكون شرط توازن الدخل فيما يعرف في الحسابات القومية بمتطابقة الدخل والناتج والإنفاق، أي :

الدخل القومي ≡ الناتج القومي ≡ الإنفاق الاستهلاكي (1)

وفي الواقع فإن مثل هذا النموذج المبسط مجرد من كثير من تفاصيل عالم الواقع الذي نعيش فيه. وهذا ما يأخذه في الاعتبار نماذج التدفق الدائري لتيار الدخل التالية، وذلك بإسقاط الافتراضات التي يقوم عليها النموذج المبسط افتراضاً تلو الآخر حتى نصل إلى نموذج أكثر واقعية وتعبيراً عن الواقع المشاهد .

3-4 : النموذج الثاني للتدفق الدائري لتيار الدخل (حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة) :

ويتكون هذا النموذج من ثلاثة قطاعات، وهى: القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي وقطاع المؤسسات المالية. وهذا النموذج أكثر واقعية من النموذج الأول نظراً لإسقاط الافتراض الأول، حيث يقوم القطاع العائلي بإنفاق جزء فقط من دخله الذي يحصل عليه في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والجزء الباقي من دخله يقوم بادخاره. ولذلك يتم توزيع الدخل الممكن التصرف فيه ما بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار .

وبناء على ذلك فإننا في النموذج الثاني للتدفق الدائري لتيار الدخل سوف نفترض ما يلي :

1 – أن القطاع العائلي ينفق جزءاً من دخله على السلع والخدمات الاستهلاكية ويقوم بادخار الجزء الذي لم ينفقه على الاستهلاك .

2 – لا يوجد قطاع حكومي .

3 – وجود اقتصاد مغلق .

4 – يقوم القطاع الإنتاجي بإنتاج نوعين من السلع والخدمات : سلع وخدمات استهلاكية وسلع رأسمالية .

وبناء على هذه الافتراضات يوضح **شكل (3-2)** التالي نموذج التدفق الدائري في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة. وفي هذا النموذج وباقي النماذج سنركز على التيار النقدي فقط وذلك بعد تفهمنا للتيار العيني الذي يتخذ عكس الاتجاه في النموذج الأول ، كما سنهتم فقط بالقطاعات الاقتصادية دون أسواق التعامل فيما بينها وذلك للتبسيط .

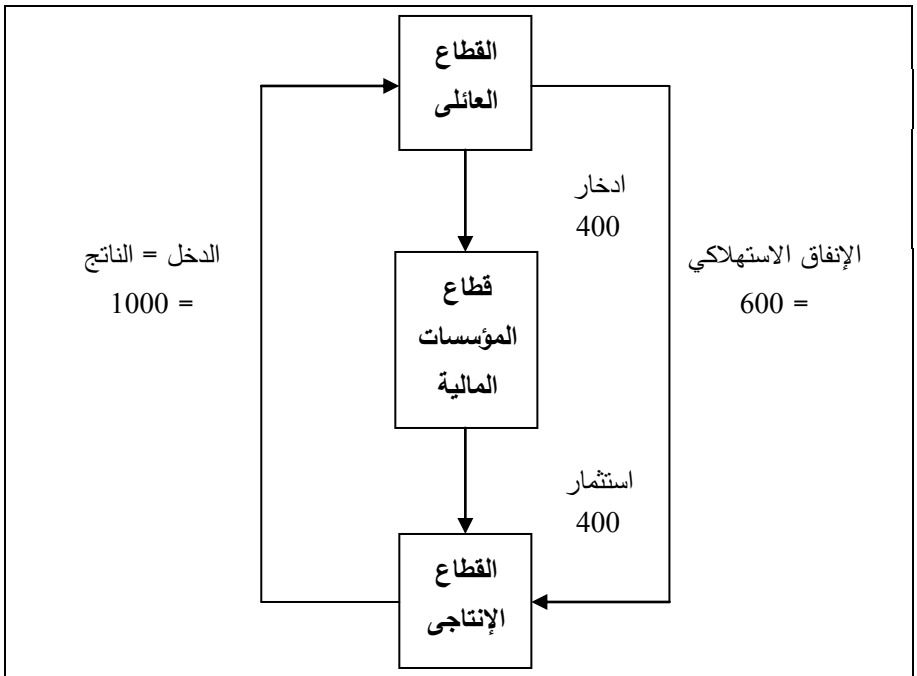

نموذج مبسط للتدفق الدائري لتيار الدخل في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة

شكل (3-2)

وفي الشكل رقم (3-2) يحصل القطاع العائلي على دخل قدره 1000 جنيه يقرر إنفاق 600 جنيه على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، ويدخر الجزء المتبقي من الدخل وقدره 400 جنيه. وبناء على ذلك فإن **معادلة التصرف في الدخل** هي :

الدخل القومي = الإنفاق الاستهلاكي + الادخار
(2) 1000 = 600 + 400

ومن ناحية أخرى، قام القطاع الإنتاجي بإنتاج ما قيمته 1000 جنيه من السلع والخدمات، والتي تتكون من نوعين من السلع والخدمات، أولهما سلع وخدمات استهلاكية قيمتها 600 جنيه ، وثانيهما سلع إنتاجية أو رأسمالية قيمتها 400 جنيه، وبناء على ذلك فإن **معادلة تكوين الإنتاج القومي** هي :

الإنتاج القومي = سلع استهلاكية (س) + سلع إنتاجية (ث)
(3) 1000 = 600 + 400

ومن ناحية ثالثة يتكون الإنفاق القومي في هذا النموذج من مكونين، أولهما الإنفاق الاستهلاكي على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية ويبلغ 600 جنيه، وثانيهما الإنفاق الاستثماري على شراء السلع الإنتاجية أو الرأسمالية ويبلغ 400 جنيه، وبناء على ذلك فإن **معادلة مكونات الإنفاق القومي** هي :

الإنفاق القومي = الإنفاق الاستهلاكي (س) + الإنفاق الاستثماري (ث)
(4) 1000 = 600 + 400

وحتى يتحقق **شرط توازن الدخل القومي** لابد أن تتم مطابقة الدخل القومي مع الإنتاج القومي مع الإنفاق القومي، ويتم ذلك بمساواة المعادلات الثلاثة (2) ، (3) ، (4) ومنها نجد أن :

س + خ = س + ث

ومن المعادلة الأخيرة يتضح أن شرط توازن الدخل في حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة هو تساوى الادخار كتسرب من تيار الدخل مع الإنفاق الاستثماري كإضافة إلى تيار الدخل كما يتضح ذلك من المعادلة التالية :

التسربات = الإضافات	
الادخار = الاستثمار	**(5)**
400 = 400	

ومازال هذا النموذج بعيداً عن الواقع مما يستلزم الاقتراب أكثر فأكثر من الواقع وهذا ما نفعله في النماذج التالية .

3-5 : النموذج الثالث للتدفق الدائري لتيار الدخل حالة اقتصاد مغلق به حكومة :

يتكون هذا النموذج من أربعة قطاعات هي: القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي وقطاع المؤسسات المالية والقطاع الحكومي. ويعتبر هذا النموذج أكثر واقعية من النموذجين الأول والثاني حيث يتم فيه إسقاط الافتراض الثاني من افتراضات النموذج الأول، لأنه في الواقع لابد وأن يتضمن الاقتصاد القومي القطاع الحكومي كقطاع يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي ويتأثر به .

ويقوم النموذج الثالث على الافتراضات التالية :

1 – أن القطاع العائلي ينفق جزءاً من دخله على الاستهلاك وجزءاً على الادخار وجزءاً على الضرائب.

2 – ويستلزم وجود القطاع الحكومي كقطاع منتج ومستهلك يستلزم فرض ضرائب على كل من القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي للحصول على

الإيرادات العامة التي تسهم في تمويل الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المختلفة .

3 – وجود اقتصاد مغلق .

4 – يقوم القطاع الإنتاجي بإنتاج ثلاثة أنواع من السلع : سلع وخدمات استهلاكية وسلع رأسمالية، وسلع حكومية .

وبناء على هذه الافتراضات يوضح **شكل (3–3)** التالي نموذج التدفق الدائري في حالة اقتصاد مغلق به حكومة .

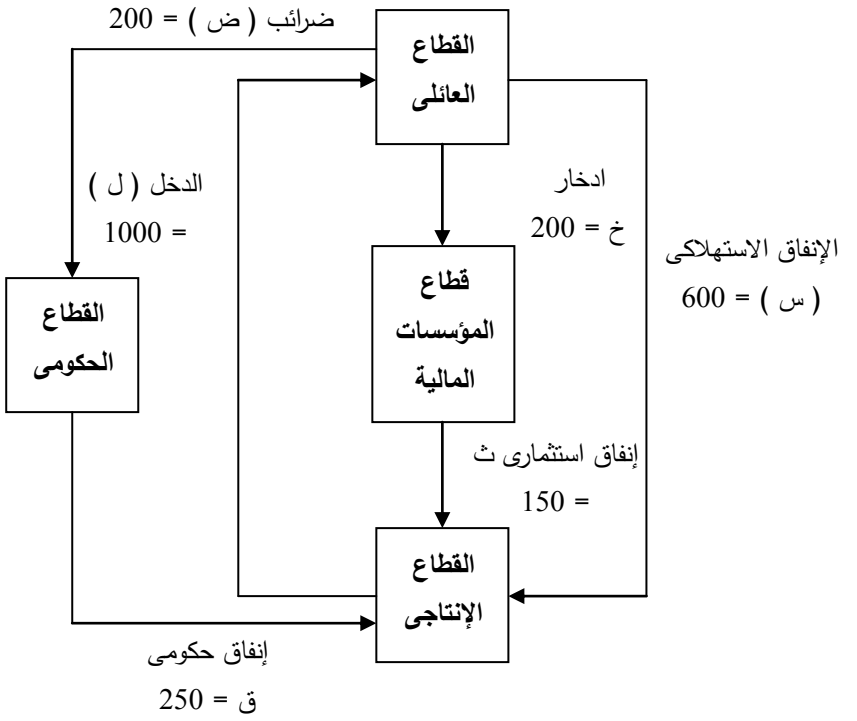

نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل في حالة اقتصاد مغلق به حكومة

شكل (3–3)

وفي الشكل السابق رقم (3-3) حصل القطاع العائلي على دخل قدره 1000 جنيه، يقرر إنفاق 600 جنيه على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وأخذت الحكومة من هذا القطاع ضرائب قدرها 200 جنيه (وفي الواقع تأخذ الضرائب أكثر من شكل ولكننا للتبسيط اكتفينا بالضرائب المفروضة فقط على القطاع العائلي) والجزء المتبقي من الدخل وقدره 200 جنيه تم ادخاره ، وبناء على ذلك فإن **معادلة التصرف في الدخل القومي** هي :

الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار + الضرائب

1000 = 600 + 200 + 200 (6)

ومن ناحية أخرى، قام القطاع الإنتاجي بإنتاج ما قيمته 1000 جنيه من السلع والخدمات، والتي تتكون من ثلاثة أنواع من السلع والخدمات، أولها سلع وخدمات استهلاكية قيمتها 600 جنيه، وثانيها سلع إنتاجية قيمتها 150 جنيه، وثالثها سلع وخدمات حكومية قيمتها 250 جنيه. وبناء على ذلك فإن **معادلة تكوين الإنتاج** هي :

الإنتاج القومي = سلع استهلاكية+ سلع إنتاجية + سلع حكومية

(س) + (ث) + (ق)

1000 = 600 + 150 + 250 (7)

ومن ناحية ثالثة، يلاحظ أن الإنفاق القومي في هذا النموذج يتكون من ثلاثة مكونات، أولها الإنفاق الاستهلاكي والذي بلغ 600 جنيه، وثانيها الإنفاق الاستثماري على شراء السلع الإنتاجية والذي بلغ 150 جنيه ،

وثالثها الإنفاق الحكومي والذي بلغ 250 جنيه . وبناء على ذلك فإن **معادلة مكونات الإنفاق القومي** هي :

الإنفاق القومي= الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي

1000 = 600 + 150 + 250 (8)

وحتى يتحقق **شرط توازن الدخل القومي** لابد أن تتم مطابقة الدخل القومي مع الإنتاج القومي مع الإنفاق القومي، ويتم ذلك بمساواة المعادلات الثلاثة (6) ، (7) ، (8) ومنها نجد أن :

س + خ + ض = س + ث + ق

وبحذف الاستهلاك من الطرفين نجد أن :

التسربات = الإضافات

خ + ض = ث + ق (9)

250 + 150 = 200 + 200

ويتضح من المعادلة رقم (9) أن **شرط توازن الدخل في حالة اقتصاد مغلق به حكومة هو تساوى إجمالى التسربات مع إجمالى الإضافات.** فليس من الضروري أن يتساوى الادخار مع الاستثمار، فمن سلوك قطاع المؤسسات المالية نجد أنه حصل على مدخرات قدرها 200 جنيه، وقدم استثمارات قدرها 150 جنيه، أي لديه فائضاً قدره 50 جنيه. ورغم ذلك تحقق التوازن لأنه يوجد عجز في الميزانية قدره 50 جنيهً كما يتضح ذلك من سلوك القطاع الحكومي والذي حصل على ضرائب قدرها 200 جنيه، وقام بإنفاق حكومي قدره 250 جنيه .

أما في حالة وجود عجز لدى قطاع المؤسسات المالية، أي الاستثمار أكبر من الادخار، فيوجد فائض في الميزانية لدى القطاع الحكومي. وحالة توازن قطاع المؤسسات المالية أي الادخار يساوى الاستثمار يتحقق توازن لدى القطاع الحكومي أي تتساوى الضرائب مع الإنفاق الحكومي، ومن ثم يتحقق توازن الميزانية .

3-6 : النموذج الرابع للتدفق الدائري لتيار الدخل (حالة الاقتصاد المفتوح) :

ويشمل هذا النموذج علي جميع قطاعات الاقتصاد القومي، وهى القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي وقطاع المؤسسات المالية والقطاع الحكومي وقطاع التجارة الخارجية. ويعد هذا النموذج أكثر النماذج تعبيراً عن الواقع، حيث يتم فيه إسقاط الافتراض الثالث من افتراضات النموذج الأول، لأنه في الواقع لابد وأن يتعامل الاقتصاد القومي مع العالم الخارجي، حيث أنه في الواقع من الصعب تصور اقتصاد مغلق لا يتعامل مع غيره من الدول المحيطة به. ويلاحظ أنه حتى في أقل المجتمعات انفتاحاً على العالم الخارجي عادة ما يوجد قدر من التبادل السلعي مع العالم الخارجي متمثلاً في صادرات سلعية نرمز لها بالرمز (ص) ، وواردات سلعية نرمز لها بالرمز (و) .

ويقوم النموذج الرابع على الافتراضات التالية :

1 – أن القطاع العائلي ينفق جزءاً من دخله على الاستهلاك ويدخر جزءاً ويدفع جزءاً في صورة ضرائب، أما الجزء المتبقي فيستخدم في الاستيراد من الخارج من خلال القطاع الخارجي .

2 – وجود قطاع حكومي .

3 – وجود قطاع للتجارة الخارجية .

4 – يقوم القطاع الإنتاجي بإنتاج أربعة أنواع من السلع : سلع وخدمات استهلاكية، ورأسمالية، وحكومية، وتصديرية.

وبناء على هذه الافتراضات، يوضح **شكل (3-4)** التالي نموذجاً للتدفق الدائري في حالة اقتصاد مفتوح .

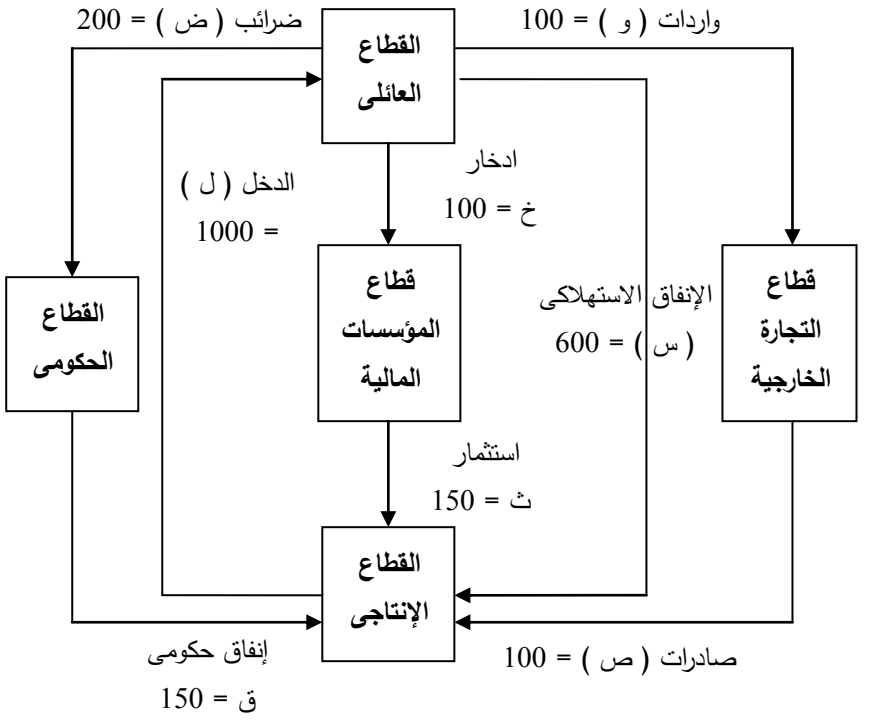

نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل في حالة اقتصاد مفتوح

شكل (3-4)

ويلاحظ من شكل (3–4) أن القطاع العائلي حصل على دخل قدره 1000 جنيه، وقرر إنفاق 600 جنيه على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وأخذت الحكومة منه ضرائباً قدرها 200 جنيه، وقام القطاع العائلي باستيراد واردات من العالم الخارجي قدرها 100 جنيه، والجزء المتبقى من الدخل وقدره 100 جنيه تم ادخاره . وبناء على ذلك فإن **معادلة التصرف في الدخل القومي** هي :

الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار + الضرائب + الواردات

1000 = 600 + 100 + 200 + 100 **(10)**

ومن ناحية أخرى، قام القطاع الإنتاجي بإنتاج ما قيمته 1000 جنيه من السلع والخدمات، والتي تألفت من أربعة أنواع من السلع والخدمات، أولها سلع وخدمات استهلاكية قيمتها 600 جنيه، وثانيها سلع إنتاجية قيمتها 150 جنيه، وثالثها سلع وخدمات حكومية قيمتها 150 جنيه، ورابعها سلع وخدمات تم تصديرها للخارج قيمتها 100 جنيه . وبناء على ذلك فإن **معادلة تكوين الإنتاج القومي** هي :

الإنتاج القومي = سلع استهلاكية (س) + سلع إنتاجية (ث) + سلع حكومية (ق) + سلع مصدرة (ص)

1000 = 600 + 150 + 150 + 100 **(11)**

ومن ناحية ثالثة، يلاحظ أن الإنفاق القومي في هذا النموذج يتكون من أربعة مكونات، أولها الإنفاق الاستهلاكي ويبلغ 600 جنيه، وثانيها الإنفاق الاستثماري ويبلغ 150 جنيه، وثالثها الإنفاق الحكومي ويبلغ 150 جنيه، ورابعها الإنفاق الأجنبي على الصادرات ويبلغ 100 جنيه. وبناء على ذلك فإن **معادلة مكونات الإنفاق القومي** هي :

الإنفاق القومي = الإنفاق الاستهلاكي (س) + الإنفاق الاستثماري (ث)

+ الإنفاق الحكومي (ق) + الإنفاق الأجنبي (ص) **(12)**

1000 = 600 + 150 + 150 + 100

وحتى يتحقق **شرط توازن الدخل القومي** لابد أن تتم مطابقة الدخل القومي مع الناتج القومي مع الإنفاق القومي، ويتم ذلك بمساواة المعادلات الثلاثة (10) ، (11) ، (12) ومنها نجد أن :

س + خ + ض + و = س + ث + ق + ص

وبحذف الاستهلاك من الطرفين نجد أن :

التسربات = الإضافات

خ + ض + و = ث + ق + ص **(13)**

100 + 150 + 150 = 100 + 200 + 00

ومن المعادلة الأخيرة يتضح أنه ليس من الضرورى أن يتساوى الادخار مع الاستثمار، أو تتساوى الضرائب مع الإنفاق الحكومي، أو تتساوى الصادرات مع الواردات حتى يتحقق توازن الدخل في حالة اقتصاد مفتوح، ولكن المهم هو تساوى إجمالى التسربات مع إجمالي الإضافات.

3-7 : الخلاصة

تم في هذا الفصل استعراض النماذج المختلفة لتيار الدخل القومي، بدءاً بنموذج مبسط يقوم علي عدة افتراضات مبسطة غير واقعية، وتم تعديلها تباعاً حتى الوصول إلي نموذج قريب من الواقع. وقد تم في البداية توضيح القطاعات المختلفة التي يتكون منها الاقتصاد القومي لدولة ما؛ وهى القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي وقطاع المؤسسات المالية، والقطاع الحكومي.

- **النموذج الأول: نموذج مبسط لاقتصاد مغلق في حالة توازن دائم** ويتكون من القطاعين الأساسيين في الاقتصاد القومي، وهما القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي. ويتحقق توازنه عندما تتحقق متطابقة الدخل والناتج والإنفاق التالية :

الدخل القومي ≡ الناتج القومي ≡ الإنفاق الاستهلاكي

- **النموذج الثاني : ويمثل حالة اقتصاد مغلق بدون حكومة** ويتكون من ثلاثة قطاعات هي: القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي وقطاع المؤسسات المالية. ويتحقق شرط توازن الدخل في هذه الحالة عندما يتساوى الادخار كتسرب من تيار الدخل مع الإنفاق الاستثماري كإضافة إلى تيار الدخل كما يتضح ذلك من المعادلة التالية :

التسربات = الإضافات

الادخار = الاستثمار

- **النموذج الثالث : ويصور حالة اقتصاد مغلق به حكومة** ويتكون من أربعة قطاعات هي: القطاع العائلي، والقطاع الإنتاجي، وقطاع المؤسسات المالية، والقطاع الحكومي. ويتحقق شرط توازن الدخل في هذه الحالة عندما يتساوى إجمالي التسربات مع إجمالي الإضافات كما يتضح ذلك من المعادلة التالية :

التسربات = الإضافات
خ + ض = ث + ق

- **النموذج الرابع : ويتناول حالة اقتصاد مفتوح** ويشمل هذا النموذج جميع قطاعات الاقتصاد القومي هي: القطاع العائلي، والقطاع الإنتاجي، وقطاع المؤسسات المالية، والقطاع الحكومي، وقطاع العالم الخارجي. ويعد هذا النموذج أكثر النماذج واقعية. ويتحقق توازن الدخل في هذه الحالة عندما يتساوى إجمالي التسربات مع إجمالي الإضافات كما يتضح ذلك من المعادلة التالية :

التسربات = الإضافات
خ + ض + و = ث + ق + ص

ويلاحظ أنه ليس من الضروري أن يتساوى الادخار مع الاستثمار، أو تتساوى الضرائب مع الإنفاق الحكومي، أو تتساوى الصادرات مع الواردات حتى يتحقق توازن الدخل في حالة الاقتصاد المفتوح، ولكن المهم هو تساوى إجمالي التسربات مع إجمالي الإضافات .

3-8 : نماذج الأسئلة

السؤال الأول : أذكر دون أن تشرح :

1 – قطاعات الاقتصاد القومي .

2 – الافتراضات التي يعتمد عليها نموذج التدفق الدائري في حالة الاقتصاد المبسط .

3 – الافتراضات التي يعتمد عليها نموذج التدفق الدائري في حالة اقتصاد مغلق به حكومة.

السؤال الثاني : أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير :

1 – لا تختلف التسربات عن الإضافات .

2 – حينما تتساوى التسربات مع الإضافات فإن الدخل القومي يصبح في حالة توازن.

3 – قد يوجد فائض في الميزان التجارى ورغم ذلك يتحقق التوازن العام لتيار الدخل القومي.

4 – تعد الضرائب إضافة لتيار الدخل القومي ويعد الإنفاق الحكومي تسرباً من تيار الدخل القومي.

السؤال الثالث: وضح باستخدام الرسم البيانى مع الشرح المختصر على الرسم

1 – نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل القومي في حالة الاقتصاد المبسط.

2 – نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل القومي في حالة الاقتصاد المفتوح.